

العلاقات الإثيوبية - الإسرائيلية وتأثيرها على المصالح المصرية

Ethiopian-Israeli relations and their impact on Egyptian interests

محمود زكريا محمود

مدرس بكلية الدراسات الإفريقية العليا - جامعة القاهرة

المستخلص

يتمثل موضوع الدراسة في بحث العلاقات الإثيوبية - الإسرائيلية كأحد نماذج العلاقات الدولية - الأفريقية ذات الطبيعة الخاصة في القارة الأفريقية، ويرجع ذلك إلى اعتبارات تتعلق بكونها ذات جذور تاريخية ممتدة، حيث يعود الطابع الرسمي لهذه العلاقات إلى منتصف عقد الخمسينيات من القرن العشرين، كما تأثرت الصلات التي تربط الطرفين بالجماعة اليهودية الموجودة في إثيوبيا المعروفة باسم "يهود الفلاشا"، والتي مثلت ثاني أكبر تجمع يهودي في إقليم أفريقيا جنوب الصحراء، فضلاً عن كثافة التفاعلات المشتركة ولاسيما منذ انتهاء الحرب الباردة وذلك بفعل الاعتماد المتبادل والأهمية الاستراتيجية التي يمثلها كل طرف إلى الآخر.

وتتمثل أهمية الدراسة في محاولة الاقتراب من العلاقات الإثيوبية - الإسرائيلية عبر مراحل تطورها الزمنية المختلفة، انطلاقاً من أن ذلك قد يشكل أداه مؤثرة لفهم الواقع الراهن وآفاق المستقبل لهذه العلاقات من جانب، وكذلك استيعاب دور العامل الخارجي ممثلاً في "إسرائيل" في التأثير على تماسك النظام الإقليمي الأفريقي وتفاعلاته المختلفة ممثلاً في "إثيوبيا"، إذ أن الصلات الارتباطية بين الجانبين يمكن أن تقدم إطاراً ذو أهمية لفهم طبيعة السلوكيات والتوجهات التي تتبناها إثيوبيا حيال المجال الخارجي لها، ولاسيما في إطار منطقة القرن الأفريقي وحوض النيل.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج رئيسية، ولعل من بينها اتسام العلاقات الإثيوبية - الإسرائيلية بقدر كبير من الاستمرارية والثبات منذ نشأتها كاتجاه عام وذلك على الرغم مما شهدته البيئة الدولية والإقليمية من تحولات ومتغيرات استراتيجية خلال مختلف المراحل الزمنية. كما تعد قضية يهود إثيوبيا "الفلاشا" بمثابة عنصر مؤثر على تطور مسار العلاقات البنينة التاريخية، وكذلك شكلت المصالح السياسية أحد أبرز المحددات الحاكمة للعلاقات الثنائية، حيث سعت إسرائيل إلى توطيد علاقاتها مع إثيوبيا من منظور استراتيجيتها القائمة على دعم تفاعلاتها مع دول الجوار الإقليمي غير العربية في منطقة الشرق الأوسط.

كما جسد التعاون الاقتصادي والعسكري أحد أبرز ميادين التعاون المشترك بين الجانبين على مدار المراحل الزمنية المختلفة. وكذلك شكلت الولايات المتحدة الأمريكية حلقة وصل ونقطة توازن استراتيجية في استمرارية العلاقات القائمة بين الطرفين منذ نهاية الحرب الباردة. بالإضافة إلى ما سبق تعد العلاقات الإسرائيلية - الإثيوبية مؤثرة على المصالح المصرية في أفريقيا بصفة عامة ومنطقة حوض النيل بصفة خاصة، وهو ما تبلور من خلال تلاقي مصالح الطرفين وتحركاتهم الفعلية لإضعاف مصر وممارسة مزيد من الضغوط عليها عبر ورقة مياه النيل.

الكلمات المفتاحية: إثيوبيا، إسرائيل، المصالح المصرية

Abstract

The subject of the study focuses on studying Ethiopian-Israeli relations as one of the models of international-African relations, which has a special nature on the African continent. This is due to considerations related to the fact that it has extended historical roots, as the official aspect of these relations dates back to the the mid-fifties of the twentieth century. The Bilateral ties were also affected by the Jewish community in Ethiopia known as “Falasha Jews,” which represented the second largest Jewish community in Sub-Saharan Africa, as well as the intensity of joint interactions, especially since the end of the Cold War, due to mutual dependence and the strategic importance that each party represents to the other.

The importance of the study is to approach the Ethiopian-Israeli relations through the various stages of their development, based on the fact that this may constitute an effective tool for understanding the current reality and future prospects for these relations on the one hand, as well as understanding the role of the external factor represented by “Israel” in influencing the cohesion of the African regional system and its various interactions represented by “Ethiopia”, as the relations between the two sides can provide an important framework for understanding the nature of the behaviors and trends that Ethiopia adopts towards its external sphere, especially within the framework of the Horn of Africa and the Nile Basin region.

The study concluded with several main results, which are that Ethiopian-Israeli relations have been characterized by a great deal of continuity and stability as a general trend since their inception, despite the transformations and strategic changes witnessed in the international and regional environment during various stages of time. The issue of the “Falasha Jews” is also considered an element influencing the development of the course of historical inter-relations, and political interests also constituted one of the most prominent determinants governing bilateral relations, as Israel sought to consolidate its relations with Ethiopia from the perspective of its strategy based on supporting its interactions with non-Arab regional neighboring countries in Middle East region.

Economic and military cooperation also embodied one of the most prominent fields of cooperation between Israel and Ethiopia over the various stages of time. The U.S.A also formed a link and a strategic point of balance in the continuity of existing relations between Ethiopia and Israel since the end of the Cold War. In addition to the above, Israeli-Ethiopian relations have an impact on Egyptian interests in Africa in general and the Nile Basin region in particular, which was crystallized through the convergence of the interests of the two parties and their actual movements to weaken Egypt and exert more pressure on it through the Nile water issue.

Keywords: Ethiopia, Israel, Egyptian interests

مقدمة:

تعد العلاقات الإثيوبية - الإسرائيلية بمثابة أحد نماذج العلاقات الدولية - الأفريقية ذات الطبيعة الخاصة في القارة الأفريقية، ويرجع ذلك إلى اعتبارات تتعلق بكونها ذات جذور تاريخية ممتدة، والتي ربما تعود إلى فترة الاستعمار الإيطالي لإثيوبيا (١٩٣٦ - ١٩٤١)، بيد أن الطابع الرسمي للعلاقات الثنائية يعود إلى منتصف عقد الخمسينيات من القرن العشرين، وقد مرت هذه العلاقات بالعديد من المراحل الزمنية المتعاقبة التي ساهمت في توطيد الصلات بين الجانبين على مختلف الأصعدة، كما تأثرت الصلات العضوية التي تربط الطرفين بالجماعة اليهودية الموجودة في إثيوبيا المعروفة باسم "يهود الفلاشا"، والتي مثلت ثاني أكبر تجمع يهودي في إقليم أفريقيا جنوب الصحراء، وقد سعت إسرائيل إلى نقلهم من إثيوبيا إلى أراضيها بشكل فعلى، وتمت بالفعل أكبر حركة عملية تهجير لهم مع مطلع عقد التسعينيات من القرن العشرين.

وقد شهدت العلاقات البينية تطوراً ملموساً ولأسيميا منذ انتهاء الحرب الباردة وذلك بفعل كثافة التفاعلات المشتركة بفعل الاعتماد المتبادل والأهمية الاستراتيجية التي يمثلها كل طرف للآخر، إذ أن إسرائيل تنظر إلى إثيوبيا كنقطة ارتكاز وتحرك رئيسية في إقليم شرق أفريقيا ومنطقة القرن الأفريقي بل والقارة الأفريقية بصفة عامة، وفي المقابل تراهن إثيوبيا على الاستفادة من القدرات العسكرية والتكنولوجية والفنية المتقدمة لإسرائيل والاستفادة من علاقتها الاستراتيجية بالولايات المتحدة الأمريكية التي تعد بمثابة الحليف الدولي الرئيسي لإثيوبيا وخاصة منذ انتهاء الحرب الباردة، وقد أثرت مختلف هذه الاعتبارات على تشكيل المدركات المتبادلة بين الطرفين، والتي باتت تركز بالأساس على منظومة الأهداف والمصالح الاستراتيجية المشتركة، والتي تنامت على مختلف المستويات عبر الفترات الزمنية المتعاقبة منذ تأسيس العلاقات الرسمية بين الجانبين.

وفي ضوء ما سبق، تتمثل أهمية الدراسة في محاولة الاقتراب من العلاقات الإثيوبية - الإسرائيلية عبر مراحل تطورها الزمنية المختلفة، انطلاقاً من أن ذلك قد يشكل أداه مؤثرة لفهم الواقع الراهن وآفاق المستقبل لهذه العلاقات من جانب، وكذلك استيعاب دور العامل الخارجي ممثلاً في "إسرائيل" في التأثير على تماسك النظام الإقليمي الأفريقي وتفاعلاته المختلفة ممثلاً في "إثيوبيا"، إذ أن الصلات الارتباطية بين الجانبين يمكن أن تقدم إطاراً ذو أهمية لفهم طبيعة السلوكيات والتوجهات التي تتبناها إثيوبيا حيال المجال الخارجي لها، ولاسيما في إطار منطقة القرن الأفريقي وحوض النيل.

وتتمثل أهداف الدراسة في التعرف على المراحل الزمنية المختلفة لمسار تطور العلاقات الإثيوبية - الإسرائيلية منذ بداية تأسيسها وصولاً لواقع الراهن لها، وذلك عبر تناول التفاعلات المختلفة سواء الرسمية أو غير الرسمية بين الطرفين، وإلقاء الضوء على المحددات الرئيسية الحاكمة والناظمة للعلاقات بين الجانبين، باعتبارها تعد بمثابة العوامل المفسرة لواقع ومضمون هذه العلاقات، وكذلك محاولة فهم تأثير هذه العلاقات على منظومة المصالح المصرية في القارة الأفريقية، فضلاً عن تقديم رؤية بشأن الآفاق والاحتمالات المستقبلية لهذه العلاقات.

وترتيباً على ما سبق، تتمثل إشكالية الدراسة في معالجة خصوصية العلاقات الإثيوبية - الإسرائيلية عبر الفترات التاريخية المتعاقبة، والتي اتسمت بقدر كبير من الاستمرارية سواء على مستوى تفاعلاتها الرسمية "المعلنة" أو غير الرسمية "الفعلية" وذلك على الرغم من حدوث العديد من المتغيرات الدولية والإقليمية، ولذا طرحت الدراسة تساؤلاً رئيسياً مفاده: كيف تطورت العلاقات الإثيوبية - الإسرائيلية منذ بداية تأسيسها؟، وللإجابة على هذا التساؤل تطرح الدراسة جملة من التساؤلات الفرعية المتمثلة فيما يلي:

١. ما هي أنماط التفاعلات أو العلاقات بين الدول في المجتمع الدولي؟
٢. ما واقع التفاعلات الإثيوبية - الإسرائيلية الرسمية وغير الرسمية؟
٣. ما المحددات الحاكمة لواقع العلاقات الإثيوبية - الإسرائيلية؟
٤. ما تأثير العلاقات الإثيوبية - الإسرائيلية على المصالح المصرية في أفريقيا؟
٥. ما آفاق واحتمالات المستقبل للعلاقات الإثيوبية - الإسرائيلية؟

وفيما يخص منهج الدراسة ستعتمد الدراسة على استخدام منهج "المصلحة الوطنية" كإطار تحليلي ناظم للموضوع محل الدراسة، ويعرف "هانز مورجنثاو" (Hans Morgenthau) المصلحة الوطنية على أنها "البقاء بمعنى حماية

الهوية المادية والثقافية والسياسية للدولة ضد أي تعدي من قبل الدول الأخرى"، وقد صنف "مورجنثاو" المصالح إلى نمطين رئيسيين؛ أما الأول فيتمثل في "المصالح الحيوية" (Vital Interests) والتي تتعلق ببقاء الدول ذاتها ولا يمكن المساومة أو القبول بالحلول الوسطى بشأنها حتى لو اقتضى الأمر تبني الدولة لقرار الدخول في حرب للدفاع عنها، ومن نماذج هذه المصالح (الأمن بمعنى بقاء الدولة حرة ومستقلة، حماية مؤسسات الدولة والمواطنين، والحفاظ على القيم الأساسية)، وقد تمتد هذه المصلحة خارج حدود الدولة من خلال إدراكها بوجود مساعي توسعية لدولة أخرى والتي قد يكون من شأنها التأثير عليها مستقبلاً.

بينما الثاني فيمكن في "المصالح الثانوية" (Secondary Interests)، والتي لا تشكل تهديداً لسيادة الدولة ولكنها من الممكن أن تتطور وتصل إلى مستوى "المصالح الحيوية"، ويمكن التفاوض بشأن خلق مزايا تبادلية في إطار هذا النوع من المصالح شريطة ألا يكون لدى الطرف الآخر مساعي أو مزاعم توسعية. كما أن ثمة تصنيفات أخرى للمصالح وفقاً لعدة معايير، ومنها معيار الإطار الزمني (Duration) والذي وفقاً له يتم تقسيم المصالح إلى "مصالح دائمة" و"مصالح مؤقتة"، ومعيار التحديد (Specificity) والذي وفقاً له يتم تقسيم المصالح إلى "مصالح عامة" و"مصالح محددة"، ومعيار التوافق (Compatibility) والذي وفقاً له يتم تصنيف المصالح إلى "مصالح تكاملية" و"مصالح صراعية"^١.

وبناءً على ما سبق، تم تقسيم الدراسة لاعتبارات المعالجة البحثية إلى أربعة محاور رئيسية، أما الأول فيتمثل في استعراض مدخل نظري للدراسة، بينما يكمن الثاني في دراسة مسار تطور العلاقات الإثيوبية - الإسرائيلية، ويتمثل الثالث في تناول المحددات الرئيسية الحاكمة للعلاقات الإثيوبية - الإسرائيلية، في حين تناول الرابع تأثير العلاقات الإثيوبية - الإسرائيلية على المصالح المصرية، وأخيراً خاتمة الدراسة التي تضمنت قراءة تقييمية لمسار تطور العلاقات على كافة الأصعدة، وطرح رؤية مستقبلية بشأن الآفاق والاحتمالات الممكنة لهذه العلاقات، ويمكن تناول ذلك كما يلي:

• أولاً: مدخل نظري للدراسة

تركز هذه الدراسة في منظورها التحليلي على دراسة أحد نماذج العلاقات الدولية الأفريقية على المستوى الثنائي بين فاعل دولي وآخر إقليمي أفريقي، ويعكس هذا النموذج - بطبيعة الحال - حالة من التأثير لأحد الأطراف الخارجية "إسرائيل" على أحد وحدات النظام الإقليمي الأفريقي "إثيوبيا"، وهذا ما أطلق عليه "نظام التغلغل أو التدخل"

(Intrusive System) وذلك وفقاً لكل من "لويس كانتوري" (Louis Cantori) و"ستيفن سبيجل" (Steven Spiegel)، ويعد هذا النظام بمثابة أحد المحددات الخارجية المؤثرة على التماسك وطبيعة الاتصالات ومستوى القوة وهيكل العلاقات المرتبطة بالنظام الإقليمي كنظام تابع "فرعي" للنظام الدولي.

ويشير هذا النظام إلى التأثير والنفوذ بمختلف صوره وأشكاله الذي تمارسه الدول والقوى الخارجية الكائنة خارج إطار النظام الإقليمي على وحدات النظام، ويمكن التمييز بين نمطين من التدخل الخارجي في هذا الصدد؛ أما الأول فيتمثل في "الانخراط السياسي المؤثر" (Politically Significant Involvement)، والذي يشير إلى تأثير القوى الخارجية على منظومة توازن القوى السائدة في الإقليم، ويتجسد من خلال امتلاك المستعمرات، المساعدات الاقتصادية والعسكرية، التحالفات الرسمية، المشاركة بقوات عسكرية، والاتفاقيات وغيرها، بينما يكمن الثاني في "الانخراط السياسي غير المؤثر" (Politically Insignificant Involvement)؛ والذي لا يقود إلى إنتاج أو إفراز مشاركة في توازن القوة السائد في الإقليم، ويشمل المساعدات المادية، التجارة والاستثمار، والجهود التعليمية والثقافية وغيرها^٢.

وعلى مستوى تحليلي آخر تقتضي دراسة العلاقات أو التفاعلات القائمة بين الفاعلين الدوليين أن يتم تصنيفها وفقاً لأسس ومعايير موضوعية، وعلى الرغم من تعدد الأطروحات الفكرية في هذا الصدد - حيث يمكن تصنيف العلاقات وفقاً لمعايير عدة - إلا أنه يمكن الاستعانة بالتصور الذي قدمه كل من "لويس كانتوري" و"ستيفن سبيجل" في إطار ما يسمى "طيف العلاقات" (Spectrum of Relations)، والذي تم من خلاله التمييز بين ثلاثة أنماط من العلاقات، والمتمثلة فيما يلي^٣:

١ - العلاقات التعاونية (Co-operative Relation)

تعد بمثابة أحد أنماط التفاعلات القائمة بين الفاعلين من الدول، وتشمل ثلاثة مستويات تدرجية وهم؛ "الكتلة" (Bloc)، والتي تتصرف في إطارها دولتين أو أكثر في السياسات الدولية وكأنها بمثابة كيان سياسي واحد، و"التحالف" (Alliance)، والذي تتفق في إطاره دولتين أو أكثر على مساعدة بعضهم البعض بطرق محددة تشمل عادة الوسائل العسكرية، فضلاً عن "التعاون المؤقت" (Tentative Co-operation)، والذي تنسق الدول في إطاره أفعالها وتصرفاتها لأغراض محددة على أن يكون ذلك على مدار فترة زمنية قصيرة.

٢- العلاقات الصراعية (Conflictual Relations)

تعد بمثابة أحد أنماط التفاعلات القائمة بين الفاعلين من الدول، وتأخذ ثلاثة مستويات تدرجية وهم؛ "الصراع العسكري المباشر" (Direct Military Conflict)، والذي يحدث في إطاره صراع بين القوات التابعة لطرفين متعارضين، وتكون الوسائل المستخدمة في إطاره عنيفة (قوية) ومدروسة أو متعمدة، و"الأزمات الممتدة" (Sustained Crisis)، والتي تسعى الدول المتنافسة في إطارها إلى القيام بمحاولات مستمرة من أجل تغيير توازن القوة القائم فيما بينها، بما في ذلك حدوث صراع عسكري مباشر لفترة محدودة، علماً بأن الوسائل الأولية المستخدمة في إطارها تكون غير ملحوظة، وتشمل المناورات السياسية بين الدول المحايدة والمستقلة، سباقات الأسلحة، حروب محلية محدودة بين الأطراف المتحيزة لكل طرف، وتبادل الانتقادات، وذلك فضلاً عن "المأزق أو الجمود" (Stalemate)، والذي تكون الأطراف المتصارعة في إطاره غير قادرة على تغيير العلاقات القائمة فيما بينها، حيث أن الخلافات القائمة تكون في أدنى مستوياتها، وذلك بسبب أن الأطراف المعنية قررت التعايش مع الموقف والظروف القائمة وذلك بشكل يفوق ترجيحها مواجهة نتائج محاولة تغيير توازن القوة القائم.

٣- العلاقات المتوازنة (Balancing Relations)

تشير إلى تلك العلاقات التي تتوقف عندها القوة التنافسية بين الأطراف المعنية على نحو مقبول بشكل تبادلي، وفي هذه الحالة يسعى رجال الدولة ليس لقبول الموقف فحسب، بل تفضيله على أية بديل آخر، حيث أن الوضع القائم يشكل المعيار أو القياس لتوازن القوة المقبول، ومن ثم فلا تسعى الأطراف المختلفة للتحرك من أجل تغييره حتى وإن كانت تمتلك من القدرة والوسائل ما يسمح لها بذلك، ويلاحظ أن التوازن يعد شرطاً مسبقاً لكافة أنماط العلاقات أو التفاعلات التعاونية باستثناء الشكل الأقل منها والمتمثل في التعاون المحدود.

ويرتبط بتصنيف أنماط العلاقات السالف الإشارة إليها الحديث عن عنصرين محوريين وهما؛ "أسباب العلاقات (Causes of Relations)، و"وسائل العلاقات" (Means of Relation)، أما "أسباب العلاقات" فتشير إلى أن علاقات الدول ليست على شاكله واحدة، فالعلاقات بين دولتين أو أكثر قد تنطوي على بعض عناصر التعاون وبعض عناصر الصراع، لذا فمن الضروري النظر إلى الأهمية النسبية للقضايا الرئيسية التي قد تسبب التعاون أو الصراع بين دول معينة، بينما تشير "وسائل العلاقات" إلى الآليات المستخدمة في إطار العلاقات القائمة بين الأطراف الدولية من قبيل أدوات الحرب والصراع ووسائل التعاون^٤.

• ثانياً: مسار تطور العلاقات الإثيوبية - الإسرائيلية

ابتداءً يجدر القول أن المرحلة السابقة على إقامة العلاقات الدبلوماسية الرسمية قد شهدت حالة من التحفظ من قبل إثيوبيا حيال التعامل مع إسرائيل أو الاعتراف بها، حيث رفضت إثيوبيا وليبيريا التصويت على قرار التقسيم الخاص بفلسطين في الأمم المتحدة في نوفمبر ١٩٤٧، وقد كانت كلتا الدولتين الممثلتين لأفريقيا جنوب الصحراء فحسب في الأمم المتحدة (آنذاك)، وقد عدلت ليبيريا عن موقفها في ظل وجود ضغوط عليها، غير أن إثيوبيا تمسكت بموقفها في هذا الشأن^٥.

واعترضت إثيوبيا إلى جانب الدول الإسلامية الاعتراف بعضوية إسرائيل في الأمم المتحدة في عام ١٩٤٨، ولعل ذلك قد يجد تفسيره في ضوء أن الإمبراطور الإثيوبي "هيلاسيلاسي" كان يسعى لضم إريتريا - التي كانت واقعة تحت حكم الإدارة العسكرية البريطانية - إلى إثيوبيا، ولذلك رأى عدم خسارة أصوات الدول الإسلامية المؤيدة لإريتريا، وقد ظلت هذه المسألة مؤثرة على العلاقات الإثيوبية - الإسرائيلية إلى أن تم تسويتها، وذلك عقب صدور قرار من الأمم المتحدة في ١٥ سبتمبر ١٩٥٢، والذي قضى بتأسيس اتحاد (Federation) تكون فيه إريتريا واقعة تحت السيادة الإثيوبية^٦. ويمكن القول أن العلاقات الإثيوبية - الإسرائيلية مرت بالعديد من المراحل التاريخية منذ نشأتها، والتي اتسمت مضامينها بدرجة كبيرة من الاستمرارية والثبات، وذلك بالرغم من تغير درجة قوة العلاقات المرتبط بالتغير المرهلي للظروف الدولية والإقليمية، ويمكن عرض تلك المراحل على النحو التالي:

١- المرحلة الأولى: نشأة وتطور العلاقات البينية

تعود جذور نشأة العلاقات الفعلية بين الطرفين إلى مطلع عقد الخمسينيات من القرن العشرين، حيث تم تبادل التجارة بين الدولتين في عام ١٩٥٢، كما أرسلت إسرائيل بعثة حسن نوايا إلى إثيوبيا لمقابلة الإمبراطور الإثيوبي آنذاك "هيلاسيلاسي" في عام ١٩٥٥^٧، وهو ما مهد الطريق أمام الإعلان عن إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين في عام ١٩٥٦، حيث تم التوقيع على اتفاقية تقضي بتبادل التمثيل القنصلي، كما رفعت إسرائيل مستوى التمثيل الدبلوماسي لدى إثيوبيا في عام ١٩٦١، حيث أرسلت سفيراً لها إلى إثيوبيا، إلا أن الأخيرة لم تقم بذات الأمر، بل احتفظت بالقنصل الخاص بها لدى إسرائيل^٨. وقد سعت إثيوبيا إلى تعزيز علاقاتها وتفاعلاتها بأنماطها المختلفة مع إسرائيل مع مطلع عقد الستينيات من القرن العشرين، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

شكل البعد العسكري الجانب الأكبر والأبرز في هذه التفاعلات خلال هذه المرحلة، حيث تبلورت حاجة إثيوبيا القوية للحصول على المساعدات العسكرية الإسرائيلية، وذلك بسبب جملة من العوامل تتمثل أهمها في استقلال الصومال في عام ١٩٦٠، وهو ما شكل من وجهة النظر الإثيوبية تهديداً لأمنها الوطني، وذلك بسبب المطالب الصومالية المتعلقة بالسيادة على إقليم "أوجادين"، وبدء مسيرة الكفاح المسلح من قبل إريتريا من أجل نيل الاستقلال وإقامة دولة مستقلة، فعلى الرغم من صدور قرار من الأمم المتحدة يقضي بإقامة دولة فيدرالية بين إريتريا وإثيوبيا في عام ١٩٥٢ لإنهاء وحسم مسألة وضع إريتريا غير أن هذا الخيار لم يستمر طويلاً وذلك بسبب السياسات التوسعية الإثيوبية.

وقد أدت هذه السياسات إلى الدمج القسري لإريتريا لكي تصبح بمثابة الولاية أو المقاطعة رقم (١٤) في إثيوبيا في عام ١٩٦٢، مما قاد لبدء مسيرة الكفاح المسلح الإريتري، حيث أطلقت جبهة التحرير الإريتريّة (ELF) - التي كانت مدعومة عربياً من قبل كل من مصر وسوريا والسعودية والعراق وليبيا - الشرارة الأولى في هذا الكفاح المسلح وذلك في ١ سبتمبر ١٩٦١. ويضاف لما سبق مخاوف إثيوبيا من النزعة القوية التي تبلورت في هذه الفترة الزمنية حيال فكرة القومية العربية، والتي بدأت مع قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ في مصر، وتبلور التوجهات الناصرية القائمة على دعم الوحدة والقومية العربية، وقد تزايدت هذه المخاوف بعد قرار الرئيس المصري الأسبق "جمال عبد الناصر" المتعلق بإرسال قوات الجيش المصري إلى اليمن في سبتمبر ١٩٦٢، وهو ما بث الخوف لدى الامبراطور الإثيوبي "هيلاسلاسي" من تمكن تلك القوات من تحقيق الانتصار، حيث أن ذلك سيشجع كل من الإريتريين والصوماليين للمطالبة بالانفصال، وهو ما يشكل تهديداً للتكامل الإقليمي الإثيوبي^٩.

وفي ضوء ما سبق تنامت الحاجة الإثيوبية للحصول على المساعدات العسكرية الإسرائيلية، وقد سعت إسرائيل لإضفاء الطابع الرسمي على برامج المساعدات العسكرية المقدمة لإثيوبيا من خلال تبني اتفاقية للتعاون العسكري في أواخر عقد الستينيات من القرن العشرين، ومن مظاهر هذه المساعدات العسكرية إرسال بعثة عسكرية إلى إثيوبيا مقدره بنحو (١٠٠) عنصراً، تقديم مساعدات عسكرية للجيش الإثيوبي ولاسيما القوات الجوية والبحرية، وتدريب قطاعات مختلفة من قوات الجيش الإثيوبي على أنشطة تخصصية من قبيل الخطط والتعامل مع الأجهزة الأمنية وغيرها، كما انخرطت إسرائيل في التدريبات شبة العسكرية لبوليس الطوارئ والتحريات في مجال الجرائم وأيضاً تدريب قوات حرس الحدود الإثيوبية^{١٠}.

ويضاف لما سبق إرسال العديد من المستشارين في إطار مجموعات مقاومة التمرد في إريتريا، والذين كانوا يعملون على تنظيم وتدريب وتمويل قوات الكوماندوز وحرس الحدود الإثيوبية، فضلاً عن انخراط إسرائيل في الصراع الإثيوبي - الإريتري، وذلك عندما أمتد الصراع الإريتري عبر الحدود إلى السودان، وذلك في إطار المرحلة التالية على الإطاحة بحكومة "إبراهيم عبود" في عام ١٩٦٤، حيث أصبح لدى الإريتريين حرية في الحركة خارج السودان، وهو ما دفع إثيوبيا إلى تقديم المساعدة لحركة "أنيانيا" الانفصالية في جنوب السودان، وقدمت إسرائيل - تضامناً مع إثيوبيا - في إطار هذه العملية كمية صغيرة من الأسلحة ومعدات الاتصالات لهذه الحركة.^{١١}

وفي ضوء ما سبق، جاء الوجود العسكري والدبلوماسي الإسرائيلي في إثيوبيا في الترتيب الثاني بعد الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٦٧، علماً بأن الوجود الأمريكي في إثيوبيا كان هو الأكبر على مستوى دول أفريقيا جنوب الصحراء خلال هذه الفترة الزمنية، وعلى الرغم من هذا التعاون العسكري البيني غير أن العديد من جوانب هذا التعاون ظلت سرية نظراً لأن الامبراطور الإثيوبي "هيلاسيلاسي" كان حريصاً على تحقيق التوازن بين حاجته للمساعدات العسكرية الإسرائيلية من جانب، وتبني الحياد في المحافل الدولية حيال كافة القضايا المتعلقة بالصراع العربي - الإسرائيلي والحفاظ على العلاقات البينية مع دول الجوار الإسلامي أو العربي من جانب آخر^{١٢}، ولعل هذا ما يفسر عدم تحمس إثيوبيا حيال الاقتراح الإسرائيلي المتعلق بالتوقيع على اتفاقية رسمية متعلقة بتأسيس تحالف بين كل من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وتركيا وإيران في عام ١٩٦٩.^{١٣}

وعلى المستوى الاقتصادي، كانت إثيوبيا مسؤولة عن الجانب الأكبر من التجارة المتبادلة بين الدولتين خلال الفترة (١٩٥٢ - ١٩٦٦)، حيث مثلت الواردات الإثيوبية نحو (١.٥٪) من إجمالي الواردات الإسرائيلية، وقد كانت لإثيوبيا ميزة نسبية في القارة الأفريقية في إدارة مسألة التجارة المتبادلة مع إسرائيل، وذلك نظراً لقرب ميناء (إيلات) الإسرائيلي من ميناء "مصوع" الإثيوبي، واللذان يطلان على البحر الأحمر^{١٤}. وقد ظلت إثيوبيا تمثل الشريك التجاري الرئيسي لإسرائيل في القارة الأفريقية، وقد مثلت اللحوم المنتج الرئيسي الذي تستورده إسرائيل من إثيوبيا خلال عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين^{١٥}، وقدرت الصادرات الإسرائيلية الوافدة إلى إثيوبيا بنحو (٤.٤) مليون دولار في عامي ١٩٧٠ و ١٩٧٥، أما الصادرات الإثيوبية الوافدة إلى إسرائيل فقد بلغت نحو (٢) مليون في عام ١٩٧٠، وارتفعت لتصل إلى نحو (٥.٦) مليون في عام ١٩٧٥.^{١٦}

ب- التفاعلات غير الرسمية

تبلورت بعض أنماط التفاعلات البينية غير الرسمية بين الدولتين، ولعل من بينها تنظيم رحلات أسبوعية متبادلة من قبل شركة الطيران الاسرائيلية (EL Al) في عام ١٩٧٠^{١٧}، كما قدمت إسرائيل عدداً من برامج المساعدات الفنية إلى إثيوبيا، ولعل من أبرزها برنامج تنمية صيد الأسماك في عام ١٩٥٧، والذي يهدف إلى تعزيز القدرات الإثيوبية في هذا المجال لتحقيق فائض يتم تصديره إلى إسرائيل، وبرنامج تطوير نظام النقل، حيث طلبت الحكومة الإثيوبية مساعدة إسرائيل لأجل تطوير خدمة النقل الوطني وذلك في عام ١٩٦١، وبالفعل استجابت إسرائيل وأرسلت مستشارين لها في هذا المجال للقيام بمهمة التدريب للأفراد، كما تم إدارة شركة النقل الرئيسية في إثيوبيا من قبل الإسرائيليين لمدة أربعة أعوام.

ويضاف لما سبق برنامج للتخلص من مرض "التراشوما" في إثيوبيا في عام ١٩٦٦، والذي قد يسبب العمى التام لمن يصيبه، وقد قامت إسرائيل بالتعاون مع إثيوبيا في هذا الشأن، كما قامت بتحسين التعليم المتاح للأطفال الذين يفتقدون حاسة البصر، وأيضاً تم إرسال مدرسين إثيوبيين إلى إسرائيل لمعرفة كيفية تعليم هؤلاء الأطفال^{١٨}. فضلاً عن برامج المساعدات الأكاديمية، والذي يعد هو الأكبر لإسرائيل في القارة الأفريقية، ففي الفترة (١٩٥٩-١٩٧٣) كان هناك نحو (٢٠٠) إسرائيلياً يعملون كمدرسين وإداريين في الجامعات والمعاهد الإثيوبية، كما أرسلت الدولة العبرية نحو (٢٤) أستاذاً جامعياً محاضراً للعمل في جامعة "هيلاتسلاسي" في إثيوبيا وذلك خلال الفترة الممتدة (١٩٦٠-١٩٧٠)، وقد كان معظمهم في كلية الهندسة، كما عمل بعضهم كعمداء في كليات العلوم الطبيعية والانسانية^{١٩}.

٢- المرحلة الثانية: الانحسار الشكلي وقطع العلاقات الرسمية

بدأت هذه المرحلة منذ أواخر عهد الإمبراطور الإثيوبي "هيلاتسلاسي"، ولكنها ارتبطت بالأساس بفترة حكم رئيس الوزراء الإثيوبي الأسبق "هيلاتسلاسي منجستو" خلال الفترة (١٩٧٤-١٩٩١)، حيث تأثرت العلاقات البينية سلباً بكثافة الصراع العربي - الإسرائيلي، إذ شهدت العلاقات الإسرائيلية توتراً مع العديد من الدول الأفريقية وذلك في المرحلة التالية على حرب عام ١٩٦٧، والتي نتج عنها احتلال إسرائيل للعديد من المناطق في الدول العربية، وبدأت هذه الدول الأفريقية تعيد تقييم علاقاتها بإسرائيل، بل وبدأت تضغط مع غيرها من دول العالم الثالث على إسرائيل لإعادة المناطق التي احتلتها وعلى رأسها شبة جزيرة سيناء، وهو ما دفع قمة منظمة الوحدة الأفريقية في عام ١٩٧٢ إلى

مطالبة إسرائيل بالالتزام بمبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأراضي عبر استخدام القوة، كما دعت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى عدم تقديم المعدات العسكرية إلى إسرائيل^{٢٠}.

وعلى الرغم من تعاطف العديد من الدول الأفريقية مع الموقف العربي المناوئ لإسرائيل في عام ١٩٧٢، وذلك انطلاقاً من وجود إدراك بأن إسرائيل لن تتنازل عن الأراضي العربية التي احتلتها في عام ١٩٦٧، غير أن عدداً قليلاً من هذه الدول قام بقطع العلاقات مع إسرائيل، علماً بأن إثيوبيا لم تكن من بين هذه الدول، وهو ما دفع الرئيس الليبي الراحل "معمر القذافي" إلى مطالبة الدول الأفريقية بمقاطعة القمة الأفريقية العاشرة التي كان مزعم انعقادها "آنذاك" في "أديس أبابا" في عام ١٩٧٣، وذلك للضغط على إثيوبيا لقطع علاقتها بإسرائيل.

وبالفعل قام الإمبراطور الإثيوبي "هيلاسيلاسي" بزيارة سرية إلى مصر لطلب مساعدة الرئيس المصري الأسبق "السادات"، كما أرسل وفوداً رسمية لعدد من العواصم الأفريقية، وبدء يتغير الموقف الإثيوبي تجاه إسرائيل، حيث أعلنت إثيوبيا دعمها لقرارات الأمم المتحدة بشأن الشرق الأوسط ووقوفها بجوار الدول العربية وقامت بمطالبة إسرائيل بالانسحاب من الأراضي العربية التي احتلتها^{٢١}، ومع اندلاع حرب ٦ أكتوبر ١٩٧٣ قامت إثيوبيا بقطع علاقتها الرسمية مع إسرائيل في ٢٣ أكتوبر ١٩٧٣، وذلك إلى جانب نحو (٢٨) دولة أفريقية، لكن ذلك لا ينفي وجود صلات فعلية قوية ظلت قائمة بين الطرفين، حيث أن قطع العلاقات لم يتجاوز مسألة سحب السفير الإثيوبي من إسرائيل^{٢٢}.

ويمكن تفسير الموقف الإثيوبي عقب حرب ١٩٧٣ في ضوء جملة من العوامل المتمثلة في الموقف الحاسم والضابط من قبل منظمة الوحدة الأفريقية - ولاسيما من مصر وليبيا والجزائر والسودان - لنقل مقر منظمة الوحدة الأفريقية من العاصمة الإثيوبية "أديس أبابا" إلى العاصمة المصرية "القاهرة"، رغبة الإمبراطور الإثيوبي "هيلاسيلاسي" في أن يظل ضمن الاتجاه الرئيسي الداعم للسياسة الأرثوذكسية ومجموعة دول عدم الانحياز، استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية على نحو شكل حرباً لتلك الدول المؤيدة له، وأيضاً مواجهة النظام السياسي الإثيوبي للعديد من المشكلات الداخلية، ومنها الصراع مع الإريتريين والصوماليين ومشكلة الجفاف وغيرها^{٢٣}.

ويجدر القول أنه مع قدوم نظام حكم الدرج العسكري بقيادة "منجستو" عقب الإطاحة بالإمبراطور "هيلاسيلاسي" في ١٢ سبتمبر ١٩٧٤، تم الاحتفاظ بعلاقات وثيقة مع المعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي (سابقاً)، وعلى الرغم من تعارض التوجه الإيديولوجي لهذا النظام مع المصالح الإسرائيلية التي تسير في فلك المعسكر الغربي، ولاسيما

بعدها سمح هذا النظام للفلسطينيين بفتح مكتب سياسي في العاصمة الإثيوبية "أديس أبابا"، إلا أن ثمة قناعة من قبل إسرائيل بأن العلاقات الإثيوبية - السوفيتية ستتدهور بمرور الوقت، وأنها ستكون البديل لتقديم المساعدات لإثيوبيا^{٢٤}. وكان هناك إدراكاً خلال هذه المرحلة الزمنية بأهمية استمرار تعزيز التعاون البيئي المشترك، وذلك انطلاقاً من كون الدولتين بمثابة حلفاء ولديهم ذات المشكلات، فإثيوبيا كانت منخرطة في صراع مع الإريتريين والصوماليين المدعومين من قبل بعض الدول العربية، كما كان لديها مخاوف بشأن استهداف دول الجوار الإقليمي تدمير النظام السياسي القائم بها، وذلك في إشارة مباشرة إلى كل من مصر والسعودية والسودان، والذين تدرك إثيوبيا أنهم يسعون لتحويل البحر الأحمر إلى بحيرة عربية.

وفي المقابل فإن إسرائيل كانت منخرطة في صراعها مع العرب، والذي تدرك وجود إمكانية لتمدده إلى المناطق الجنوبية من البحر الأحمر، وهو ما يشكل خطراً كبيراً على مصالحها الاقتصادية والأمنية، وهو ما قاد لوجود قناعة لديها بأن إثيوبيا تمثل العقبة الرئيسية أمام تحويل البحر الأحمر إلى بحيرة عربية، وأيضاً لوجود إدراكاً لديها بأن إثيوبيا القوية - أي ما كان توجهاتها السياسية - ستكون أقل ضرراً بالمقارنة بالصومال القوية أو إريتريا المستقلة والتي ستنتضم إلى المعسكر العربي^{٢٥}.

وإيذاء ما سبق تعززت العلاقات البينية ولاسيما في بعدها العسكري، حيث استهدف النظام الإثيوبي الحصول على مساعدات عسكرية من إسرائيل مع نهاية عام ١٩٧٤، وذلك بعد اشتعال الصراع واتساع نطاقه مع الإريتريين ولاسيما عقب مقتل أول رئيس لإثيوبيا بعد انتهاء العهد الإمبراطوري "مايكل أندوم" (Mikael Andom) في نوفمبر ١٩٧٤^{٢٦}، وتمثلت أبرز هذه المساعدات في تدريب مجموعة من القوات الإثيوبية خلال الفترة (١٩٧٥-١٩٧٦) على يد مستشارين إسرائيليين، والذين أصبحوا فيما بعد الحرس الخاص بالرئيس الإثيوبي، وقيادة تدريب الإثيوبيين على تقنيات مكافحة حرب العصابات والتمرد، وذلك من قبل نحو (٢٠) عنصراً من الإسرائيليين العائدين إلى إثيوبيا وذلك خلال النصف الأول من عام ١٩٧٧.

ويضاف إلى ذلك تدريب القطاع أو الكتيبة الخامسة من الجيش الإثيوبي، والمعروفة باسم (اللهب Flame) أو (Nebelbal)، والتي مثلت حجر الأساس للقوات التي ساهمت في تولي الإمبراطور (منجستو) سدة الحكم في عام ١٩٧٨، فضلاً عن تقديم المعدات وقطع الغيار العسكرية للجيش الإثيوبي، وقد شملت هذه الأسلحة؛ الدبابات (T-

54) و(T-55) المصنوعة من قبل الاتحاد السوفيتي، والتي استحوذت عليها إسرائيل من حرب أكتوبر ١٩٧٣، وأيضاً قطع غيار للطائرات المقاتلة (F-5) أمريكية الصنع.^{٢٧}

كما قبلت إثيوبيا أيضاً المساعدات العسكرية الإسرائيلية خلال صراعها مع الصومال على إقليم (أوجادين) خلال الفترة الممتدة (يوليو ١٩٧٧ - مارس ١٩٧٨)، حيث قدمت إسرائيل إلى إثيوبيا الصواريخ "جو جو" القنابل العنقودية، وذلك لدعم الإثيوبيين للتعامل مع المنشآت المتعلقة بالرادارات وتوفير قطع الغيار للدبابات والطائرات الإثيوبية والتي كانت قد حصلت عليها من الولايات المتحدة الأمريكية.^{٢٨}

وعلى الرغم من أن العلاقات العسكرية الإثيوبية - الإسرائيلية ظلت سرية خلال السنوات الأولى لحكم نظام الدرج العسكري، غير أنها خرجت للعلن عندما أعلن عنها وزير الخارجية الإسرائيلي "موشيه ديان" في فبراير ١٩٧٨، أي قبل نهاية الصراع الإثيوبي - الصومالي، وهو ما دفع إثيوبيا إلى قطع علاقاتها مع إسرائيل، حيث قامت بطرد الإسرائيليين الموجودين لديها، وذلك حفاظاً على مصالحها مع الأطراف العربية، وتزامن ذلك مع وجود ضغوط من قبل الاتحاد السوفيتي لقطع إثيوبيا علاقاتها بإسرائيل.^{٢٩}

وعلى الرغم من هذا الانقطاع الرسمي في العلاقات، إلا أن ذلك لا ينفي استمرار التفاعلات الفعلية المتبادلة، حيث أن العلاقات الاقتصادية ظلت قائمة، وإن كانت تشير إلى انخفاض في الصادرات الإثيوبية لإسرائيل بالمقارنة بحجمها في عقد السبعينيات، حيث بلغت نحو (١.٨) مليون دولار في عام ١٩٨٠، كما شهدت الصادرات الإسرائيلية لإثيوبيا ارتفاعاً بالمقارنة بعقد السبعينيات، حيث بلغت نحو (١١.٢) مليون دولار في عام ١٩٨٥.^{٣٠} وعلى المستوى العسكري استمرت المساعدات العسكرية الإسرائيلية إلى إثيوبيا، ولعل من أبرزها دعوة المستشارين الإسرائيليين للعودة إلى إثيوبيا في عام ١٩٨٥، وتقديم إسرائيل نحو (٢٠) مليون دولار إلى إثيوبيا لشراء معدات عسكرية سوفيتية وقطع غيار استحوذت عليهم من حركة التحرير الفلسطينية (PLO) في عام ١٩٨٣.^{٣١}

كما قدمت إسرائيل تدريباً في مجال الاتصالات لإثيوبيا في عام ١٩٨٣، وقامت بتدريب الحرس الرئاسي الإثيوبي وقوات الكومندوز البحرية في عامي ١٩٨٣ و١٩٨٤،^{٣٢} كما عملت بعض الكوادر الفنية الاسرائيلية مع الشرطة الإثيوبية، فضلاً عن تقديم إسرائيل مساعدات عسكرية لإثيوبيا في إطار "عملية موسى" لنقل يهود الفلاشا في أواخر عام ١٩٨٤، والتي تم من خلالها إجلاء ما يتراوح بين (٧-٨) آلاف من اليهود الإثيوبيين (الفلاشا) إلى إسرائيل.^{٣٣}

ويضاف لما سبق إرسال إسرائيل نحو (٣٠٠) خبيراً عسكرياً لإثيوبيا، كما أن نحو (٣٨) طياراً إثيوبياً تلقوا التدريب العسكري في إسرائيل في عام ١٩٨٥^{٣٤}.

٣- المرحلة الثالثة: عودة العلاقات البينية

بدأت هذه المرحلة منذ الفترة الأخيرة في حكم نظام الدرج العسكري في إثيوبيا بقيادة الرئيس الأسبق "منجستو هيلامريام"، حيث بدأت حالة من التقارب الإثيوبي مع إسرائيل منذ أواخر عقد الثمانينيات من القرن العشرين، وإن كان النظام الإثيوبي قد حافظ على سرية هذه العلاقات في البداية، ومرد هذا التقارب البيني إلى رغبة إثيوبيا في الحصول على المساعدات الإسرائيلية اللازمة لمواجهة الانفصاليين من جماعة "تيجراي" والإريتريين، وذلك كبديل للمساعدات السوفيتية التي توقفت بشكل نهائي في أبريل ١٩٩٠.

ويضاف إلى ذلك سحب المستشارين العسكريين السوفيت من إثيوبيا، وذلك بفعل التغيرات السياسية الداخلية التي مر بها الاتحاد السوفيتي خلال تلك الفترة، والتي أدت إلى جعله غير قادراً على إنقاذ هذا النظام من هجمات المتمردين أو الانفصاليين التي تقوم بها جماعة "تيجراي" والإريتريين، علماً بأن نظام "منجستو" قد حصل على مساعدات عسكرية في صورة أسلحة وذلك بقيمة (٥) مليار دولار خلال الفترة الممتدة (١٩٧٤-١٩٨٩).

وبدأت إثيوبيا منذ هذا الوقت تنظر إلى إسرائيل باعتبارها وسيلة هامة لتعزيز علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية وذلك بالرغم من أن كلا الطرفين كانا ينكران وجود صلات رسمية بينهما، وفي المقابل فإن إسرائيل كانت تأمل في استعادة العلاقات الدبلوماسية مع إثيوبيا، وذلك من أجل تأمين هجرة ما تبقي من يهود الفلاشا إلى إسرائيل، وتشجيع باقي الدول الأفريقية لاستعادة علاقاتها مع إسرائيل، وعلى الرغم من سعي إسرائيل لإعادة بناء علاقاتها مع إثيوبيا ولاسيما فيما يخص برامج المساعدات الفنية، غير أنها لم تكن متحمسة لتجديد علاقاتها العسكرية بإثيوبيا في ظل حكم نظام "منجستو"^{٣٥}.

وبالفعل أعاد نظام حكم "منجستو" العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل في يونيو ١٩٨٩، وذلك بعد قطع العلاقات الدبلوماسية لمدة (١٦) عام، لتصبح بذلك الدولة الأفريقية التاسعة التي تستعيد علاقاتها مع إسرائيل^{٣٦}، كما قامت إسرائيل بافتتاح سفارة لها في العاصمة الإثيوبية "أديس أبابا" في ١٧ ديسمبر ١٩٨٩، وهو ما مهد الطريق أمام تفعيل مختلف جوانب العلاقات المتبادلة بين الطرفين، والتي كان شعارها حصول إثيوبيا على المساعدات العسكرية الإسرائيلية

في مقابل السماح بمزيد من الهجرات ليهود الفلاشا إلى إسرائيل، وهو ما تحقق على أرض الواقع، حيث قدمت إسرائيل مجموعة من المساعدات العسكرية إلى إثيوبيا مع مطلع عقد التسعينيات من القرن العشرين.

ولعل من أبرز هذه المساعدات إرسال ما يتراوح بين (١٠-٢٠) مستشاراً عسكرياً لتدريب الحرس الرئاسي للرئيس الإثيوبي "منجستو"، بالإضافة إلى عدد من المدربين العسكريين للتعاون مع وحدات الكوماندوز الإثيوبية، وتقديم (١٥٠) ألفاً من البنادق والقنابل العنقودية^{٣٧}. وكذلك معاونة ووقوف الجيش الإسرائيلي إلى جوار الجيش الإثيوبي في مواجهة جبهة التحرير الشعبية الإريترية، ويضاف لما سبق استضافة إثيوبيا مجموعة من المهندسين الإسرائيليين من أجل إقامة سد ضخم على مجري النيل الأزرق، وذلك لأجل منع أو تقليص التدفق الطبيعي للمياه لكل من مصر والسودان^{٣٨}.

وفي المقابل سمح نظام حكم "منجستو" لبعض يهود الفلاشا بالهجرة إلى إسرائيل، بيد أنه قد كان هناك إجراءات معقدة، ولعل مرد ذلك إلى رغبة النظام الإثيوبي في الضغط على إسرائيل للحصول على مساعدات عسكرية نظراً لزيادة الضغط الواقع عليه من قبل القوات المتمردة وذلك إلى الحد الذي أوقفت معه الحكومة الإثيوبية مسألة السماح للخروج ليهود الفلاشا في يوليو ١٩٩٠، ومع تدهور نظام حكم "منجستو" في الأشهر الأولى من عام ١٩٩١، تبلورت مخاوف متعلقة بإمكانية مهاجمة هذا النظام ليهود الفلاشا، لذا بدأت مفاوضات إطلاق سراحهم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل في أبريل ١٩٩١.

وبالفعل وافق نظام "منجستو" على عدم إلحاق الضرر بهم، وعقب ذلك موافقة "الجبهة الديمقراطية الثورية لشعوب إثيوبيا" (EPRDF) على نقلهم جواً إلى إسرائيل، أو السماح بحرية الحركة لهم خارج الأقاليم الشمالية^{٣٩}، وبالفعل جرت ثاني أكبر عملية لنقل يهود الفلاشا إلى إسرائيل من خلال ما عرف باسم "عملية سليمان" وذلك في الفترة (٢٤-٢٥) مايو ١٩٩١ والتي انطوت على نقل ما يتراوح بين (١٤-١٥) ألفاً من يهود الفلاشا إلى إسرائيل^{٤٠}. ولعل فرار الرئيس الأسبق "منجستو" إلى زيمبابوي في ٢١ مايو ١٩٩١ قبل انتهاء المفاوضات المتعلقة بهذه العملية هو ما قاد إلى التسريع من وتيرتها بشكل ملحوظ.

ومع سيطرة نظام "الجبهة الديمقراطية الثورية لشعوب إثيوبيا" على مقاليد الأمور في ٢٨ مايو ١٩٩١، بادرت إسرائيل إلى إقامة علاقات وثيقة مع هذا النظام الجديد، وثمة مجموعة من المظاهر الدالة على ذلك، ولعل من بينها إرسال إثيوبيا وفداً إلى إسرائيل لمناقشة المساعدات الزراعية والصناعية وذلك في أكتوبر ١٩٩١، امتناع إثيوبيا عن التصويت

على القرار رقم (٣٣٧٩) الصادر من الأمم المتحدة والذي يقضي بمساواة اليهودية بالعنصرية، وذلك إلى جانب (١٢) دولة أخرى ومن بينهم تركيا وذلك في ديسمبر ١٩٩١، وزيارة رئيس الوزراء الإثيوبي "تمرات لاين" (Tamrat Layne) إلى إسرائيل في مايو ١٩٩٣، والتي تم خلالها التوقيع على العديد من البروتوكولات، ومن بينها زيادة عدد الإثيوبيين الدراسية في مجال الزراعة في إسرائيل، إرسال خبراء في مجال الصحة والفيزياء إلى إثيوبيا، فضلاً عن زيادة المساعدات الأمنية في المستقبل^{٤١}.

وعلى المستوى الاقتصادي، حرصت إثيوبيا على تعزيز التعاون الاقتصادي والمساعدات الفنية مع إسرائيل، وارتكز هذا التعاون البيئي على القطاع الخاص، مع وجود محفزات من قبل الحكومات في الدولتين، كما أنشأت إسرائيل قسم خاص في وزارة التجارة لأجل تشجيع الشركات الاقتصادية مع أفريقيا، وعلى مستوى التبادل التجاري أصبحت إثيوبيا ثاني أكبر شريك تجاري لإسرائيل في أفريقيا في عام ١٩٩٨، حيث زادت التجارة البينية بنسبة (١٣٥٪) خلال النصف الأول من هذا العام بالمقارنة بذات الفترة في العام السابق له، وتمثلت الصادرات الإثيوبية إلى إسرائيل في القهوة، البذور الزيتية، الحبوب، بذور السمسم، والعدس، في حين تمثلت الصادرات الإسرائيلية لإثيوبيا في كل من المعدات والإمدادات الطبية، منتجات الكمبيوتر والسوفت وير^{٤٢}.

كما قدمت إسرائيل مساعدات فنية بقيمة (٣٥) مليون دولار إلى نظام "منجستو"، والتي انتقلت إلى نظام حكم "ملس زيناوي". وكذلك عرضت "الوكالة الإسرائيلية للتعاون الدولي في مجال التنمية" التابعة لوزارة الخارجية والمعروفة باسم "ماشاف" (Mashav) - التي تأسست في عام ١٩٥٨ - تقديم دورات تدريبية للإثيوبيين أو إرسال خبراء من إسرائيل إلى إثيوبيا في مجالات الزراعة والصحة والتعليم وغيرها، ومن بين هذه المساعدات الفنية لهذا المركز إنشاء مشروع ري "كوبو"، والذي يمتد لمسافة (٧.٥) هكتار، والذي يتضمن تنسيقاً بين "الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية" (USAID) ووكالة "ماشاف" الإسرائيلية، ويهدف إلى التركيز على التكنولوجيا الزراعية الحديثة وتعزيز المشروعات الاقتصادية المشتركة والتعاون الدولي^{٤٣}.

وعلى الرغم من أن العلاقات البينية بجوانبها المختلفة قد شهدت تطوراً إيجابياً طيلة عقد التسعينيات من القرن العشرين، غير أن الأهمية الاستراتيجية لإثيوبيا تراجعت لدى إسرائيل وذلك مع حصول إريتريا على استقلالها رسمياً في عام ١٩٩٣، إذ باتت إثيوبيا باتت دولة حبيسة، ومن ثم انتقلت هذه الأهمية الاستراتيجية إلى إريتريا، ولذا سعت إسرائيل إلى إقامة علاقات دبلوماسية مع الأخيرة للحفاظ على مصالحها في المنطقة الجنوبية للبحر الأحمر، وبالفعل كانت

الدولة العبرية بمثابة أول دولة تقيم قنصلية لها في إريتريا عقب انفصالها في عام ١٩٩١، وأيضاً أول دولة اعترفت رسمياً باستقلالها الكامل في أبريل ١٩٩٣، وذلك عقب إجراء الاستفتاء الذي أشرفت عليه الأمم المتحدة^{٤٤}.

ومع مطلع العقد الأول من الألفية الجديدة، استمر التطور الإيجابي للعلاقات الإثيوبية-الإسرائيلية الوثيقة، غير أنها لم تكن تتطوي على الإفصاح عن مضامينها أو آلياتها في الكثير من الأحيان، وجرى تبادل الزيارات الرسمية بين مسؤولي الدولتين، وكان أبرزها زيارة رئيس الوزراء الإثيوبي "ملس زيناوي" إلى إسرائيل في منتصف عام ٢٠٠٤، والتي تعد بمثابة الزيارة الأولى له منذ وصوله إلى سدة الحكم في إثيوبيا، وتم خلالها التوقيع على اتفاقية بشأن الضرائب والتجارة بين الجانبين.

وقد هدفت هذه الاتفاقية إلى منع الازدواج الضريبي الذي قد يتعرض له الأفراد والشركات العاملة في الدولتين، كما تناولت الدخل من الملاحة الجوية والبحرية وأرباح الأسهم والفوائد، وتجدر الإشارة إلى أن إثيوبيا لديها اتفاقيات بشأن الضرائب مع ست دول فحسب ومن بينهم ثلاث دول غربية، علماً بأن حجم التبادل التجاري بينها وبين إسرائيل قد بلغ نحو (٦) مليون دولار في عام ٢٠٠٣^{٤٥}، في حين بلغ تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر نحو (٣٣٠) مليون دولار خلال الربع قرن الأخير^{٤٦}. وفي المقابل قام وزير خارجية إسرائيل الأسبق "ليبرمان" بزيارة إلى إثيوبيا خلال عام ٢٠٠٤^{٤٧} كما قام بزيارة أخرى في يونيو ٢٠١٤^{٤٨}.

ويضاف لما سبق، قيام كل من وكالة "ماشاف" الإسرائيلية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ووزارة الزراعة والتنمية الريفية الإثيوبية بالتوقيع على اتفاقية لبرنامج مدته ثلاث سنوات بقيمة تصل لنحو (١.٢) مليون دولار في مطلع فبراير ٢٠٠٥، والمعنية بتقديم الدعم الفني من أجل تسريع نقل واعتماد التقنيات والممارسات الزراعية الحديثة في إثيوبيا، وبموجب هذا البرنامج ستقوم وكالة "ماشاف" بتنفيذ أنشطة تركز على بناء قدرات أصحاب الحيازات الصغيرة والمزارعين التجاريين ومستخدمي المياه والمسؤولين الحكوميين في مجالات الألبان، وتحسين الري على نطاق صغير وإدارة المياه وإنتاج المحاصيل البستانية والحفاظ على التربة والتكنولوجيا الحيوية، كما سيتم توفير التدريب والمساعدة الفنية في مجالات مثل مكافحة الأمراض والآفات، إدارة التربة، الري بالتنقيط، كفاءة استخدام المياه، وحصاد المياه^{٤٩}.

٤- المرحلة الرابعة: انطلاق وتزايد واقع التفاعلات المشتركة

ترتبط هذه المرحلة بعهد رئيس الوزراء الإثيوبي الأسبق "هيلا مريم ديسالين" الذي تولى مهام الحكم في عام ٢٠١٢، وقد شهدت هذه المرحلة حالة من التطور الإيجابي لمضامين العلاقات البينية، فعلى الرغم من السياج السري المصاحب

للتفاعلات البينية في الكثير من المجالات ولاسيما منذ منتصف عقد التسعينيات من القرن العشرين، غير أن وتيرة العلاقات المشتركة اتخذت منحى مغاير مع قيام رئيس الوزراء الإسرائيلي "نيتنياهو" بزيارات رسمية لمجموعة من دول شرق ووسط أفريقيا وهي (كينيا، أوغندا، رواندا، إثيوبيا) وذلك خلال الفترة (٤-٨) يوليو ٢٠١٦، والتي اعتبرت الأولى من نوعها منذ نحو ثلاثة عقود زمنية^{٥٠}.

وقد شكلت هذه الزيارات بدورها نقطة بداية معلنة جديدة لواقع قائم ومستمر من التفاعلات القائمة بين إثيوبيا وإسرائيل، ولعل هذا ما أعلنه رئيس الوزراء الإسرائيلي "نيتنياهو"، حيث أكد على أن هذه الزيارة تعد بمثابة عودة إسرائيل إلى أفريقيا وعودة أفريقيا إلى إسرائيل^{٥١}، وتعد هذه الزيارة بمثابة أول زيارة رسمية لرئيس وزراء إسرائيل إلى إثيوبيا منذ عام ١٩٨٧، إذ قام رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق "اسحق شامير" (Yitzhak Shamir) بزيارة رسمية إلى مجموعة من دول غرب أفريقيا، والتي شملت دول (الكاميرون، توجو، ليبيريا، وكوت ديفوار)^{٥٢}.

وقد كانت إثيوبيا بمثابة المحطة الأخيرة في الجولة الأفريقية لزيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي "نيتنياهو"، وقد انطوت هذه الزيارة على جملة من الأبعاد السياسية والاقتصادية والعسكرية بالأساس، أما البعد السياسي فيمكن بالأساس في طلب إسرائيل دعم موقفها فيما يتعلق بمسألة استعادة صفة (عضو مراقب) في الاتحاد الأفريقي، وهو ما أكدت إثيوبيا دعمها له، غير أن هذا الطلب تم تجاهله من قبل الاتحاد الأفريقي، حيث لم توجه دعوة إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي "نيتنياهو" لزيارة مقره في "أديس أبابا"، وهو الأمر المعتاد حدوثه بالنسبة للقيادات السياسية التي تأتي إلى إثيوبيا في زيارات رسمية^{٥٣}.

ويجدر القول في هذا السياق أن الاتحاد الأفريقي كان قد منع إسرائيل من صفة (عضو مراقب) في عام ٢٠٠٣، وذلك في إطار التضامن مع القضية الفلسطينية، ومنح فلسطين صفة (عضو مراقب) في عام ٢٠١٣، وفي المقابل كانت إثيوبيا ترغب في الحصول على الدعم السياسي الإسرائيلي من أجل الحصول على العضوية غير الدائمة في مجلس الأمن الدولي في عام ٢٠١٧، وأيضاً حصولها على رئاسة منظمة الصحة العالمية (آنذاك)^{٥٤}.

وقد احتل البعد الاقتصادي أولوية كبيرة من قبل إسرائيل خلال الزيارة السالف الإشارة إليها، وهو ما ظهر جلياً من خلال تشكيل الوفد المصاحب لرئيس الوزراء الإسرائيلي "نيتنياهو"، حيث ضم وفداً تجارياً من نحو (٧٠) من رجال الأعمال، كما تم عقد منتدى الأعمال الإثيوبي - الإسرائيلي، والذي ضم نحو (٣٠٠) رجلاً من رجال الأعمال الإسرائيليين والإثيوبيين وممثلي كبار الشركات ووزراء إثيوبيين وكبار مسؤولي الوزارات^{٥٥}، وهدف هذا الحدث إلى

تنمية الشراكة التعاونية المتبادلة في مجالات التكنولوجيا والاتصالات والإبداع والتعليم، كما تم التوقيع على مجموعة من اتفاقيات التعاون الثنائية في مجالات الثقافة والسياحة وبناء القدرات، وكذلك تم الاتفاق على زيادة التدفقات المشتركة في مجالات انتاج المحاصيل والزراعة السنوية المتكاملة والتصنيع^{٥٦}.

ويمكن القول أن الاتجاه العام للتجارة البينية بين إثيوبيا وإسرائيل خلال سنوات هذه المرحلة قد تصاعد باستثناء عام ٢٠١٥، حيث انخفضت خلاله حجم التجارة ليصل إلى نحو (٦٩.٣) مليون دولار بالمقارنة بنحو (٩٨.٦) مليون دولار في عام ٢٠١٤، ويشكل العام الأخير أعلى قيمة للتجارة البينية خلال سنوات هذه المرحلة - للمزيد أنظر الجدول رقم (١) الموجود أدناه. وعلى الرغم مما سبق يجدر القول أن إثيوبيا لم تكن شريكاً تجارياً هاماً لإسرائيل خلال هذه المرحلة، فعلى سبيل المثال نجد أن نحو (٠.٦٢٪) من صادرات إثيوبيا فقط اتجهت إلى إسرائيل في عام ٢٠١٦، في حين تم توجيه نحو (٩.٩٪) إلى كندا، و(٩.٨٪) إلى المملكة العربية السعودية و(٨.٧٪) إلى ألمانيا خلال ذات العام، وبالمثل فإن نحو (٠.٨٥٪) من الواردات الإسرائيلية قد جاءت من إثيوبيا في ذات العام وذلك بنسبة انخفاض بلغت نحو (٠.١٪) بالمقارنة بعام ٢٠١٥^{٥٧}.

جدول رقم (١)

تجارة إسرائيل مع إثيوبيا (بالألف دولار) خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠١٧)

العام	الصادرات	الواردات	الإجمالي
٢٠١٢	١٩٤٩٥	٤٨٣١٧	٦٧٨١٢
٢٠١٣	٩٨٩٥	٦٩٥١٠	٧٩٤٠٥
٢٠١٤	٨٦٣٧	٩٠٠١٠	٩٨٦٤٧
٢٠١٥	١١١٨٠	٥٨١٢٧	٦٩٣٠٧
٢٠١٦	١٩٣٥٤	٥٢٣٨٥	٧١٧٣٩
٢٠١٧	٢٤١٦٨	٥٧٠٣٣	٨١٢٠١

Source: Trade Map, "Bilateral trade between Israel and Ethiopia", Available at:

https://www.trademap.org/Bilateral_TS.aspx?nvpm

وفيما يخص البعد الأمني لزيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي إلى إثيوبيا ضمن جولته الأفريقية في عام ٢٠١٦، فقد تم التأكيد على تعزيز التعاون المتبادل بشأن مكافحة الإرهاب، حيث أن ثمة تنسيق وتعاون بين الطرفين في المجال الاستخباراتي، وذلك لأجل محاربة تهديد التنظيمات الراديكالية (المتطرفة)، وتحقيق السلام والاستقرار المرتبط بالسياق

الإقليمي الخاص بكل من الدولتين^{٥٨}. وعقب هذه الزيارة بنحو عام تقريباً قام رئيس الوزراء الإثيوبي الأسبق "ديسالين" بزيارة رسمية إلى إسرائيل في يونيو ٢٠١٧، والتي تعد هي الزيارة الرسمية الأولى من نوعها له إلى إسرائيل منذ توليه مهام الحكم، والتي أجرى خلالها محادثات مع الرئيس الإسرائيلي "روفين ريفين".

وتضمنت المباحثات التي انعقدت على هامش هذه الزيارة مناقشة مجمل القضايا الثنائية والدولية ذات الاهتمام المشترك، وقد أكد الجانب الإسرائيلي خلالها أهمية العلاقات مع إثيوبيا، إذ تعد من منظوره مدخلاً رئيسياً للعلاقات الأفريقية - الإسرائيلية، كما أشار إلى محورية دور إثيوبيا كفاعل أفريقي في تعزيز هذه العلاقات^{٥٩}. وفي ذات السياق التقى رئيس الوزراء الإثيوبي مع نظيره الإسرائيلي "بنيامين نتنياهو" وذلك بعد عودة الأخير من قمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا "إيكواس" المنعقدة في ليبيريا، وقد تم التأكيد خلال اللقاء على ضرورة التنسيق والتعاون المشترك من أجل مكافحة التهديدات الإرهابية ولاسيما في إطار إقليم شرق أفريقيا ومنطقة القرن الأفريقي والشرق الأوسط^{٦٠}.

٥- المرحلة الخامسة: تصاعد الوتيرة الإيجابية للعلاقات البيئية

ترتبط هذه المرحلة بالأساس بحكم رئيس الوزراء الحالي "آبي أحمد" الممسك بزمام الحكم منذ أبريل ٢٠١٨، وقد تجسد ذلك بشكل جلي من خلال تبادل الزيارات الرسمية رفيعة المستوى بين الجانبين، حيث جرى خلال هذه المرحلة وحتى تاريخه زيارتين رسميتين، أما الأولى فقد قام بها رئيس إسرائيل الأسبق "رؤوفين ريفلين" إلى إثيوبيا في مطلع مايو ٢٠١٨، والتي تعد أول زيارة لرئيس دولة إسرائيلي إلى إثيوبيا، وقد رافقه في ذلك وفد رفيع المستوى مكون من قادة القطاع العام ورجال الأعمال والمجتمع من إسرائيل والخارج، ومن بينهم رئيس جمعية المصنعين في إسرائيل "شراغا بروش"، كما ضم الوفد اثنين من أعضاء الكنيسة من أصل إثيوبي، فضلاً عن وفد من المجتمع المدني، والتقى الرئيس الإسرائيلي مع نظيره الإثيوبي "مولاتو تيشومي" رئيس الوزراء "آبي أحمد" والبطريك الإثيوبي "أبونا ماتياس" وشخصيات رفيعة أخرى^{٦١}.

وأكد الرئيس الإسرائيلي "ريفلين" خلال كلماته الترحيبية فور استقباله في إثيوبيا على أنه "يعيد زيارة ملكة سبأ، ويأتي نيابة عن الملك سليمان"، كما أشار إلى تطلعه إلى تطوير وتعميق التعاون بين البلدين في بعض المجالات التي تتفوق فيها إسرائيل، وعلى رأسها المجال الاقتصادي وذلك عبر مشاركة الشركات الإسرائيلية نظيرتها الإثيوبية في مشروعات متعلقة بتحسين قطاعات البنية التحتية والزراعة والمياه وإدارة الطاقة، وكذلك تم التركيز على تعزيز التعاون المشترك في مجال مكافحة ضد الإرهاب^{٦٢}.

وتتمثل الزيارة الثانية في قيام رئيس الوزراء الإثيوبي "آبي أحمد" بزيارة رسمية إلى إسرائيل في سبتمبر ٢٠١٩، والتي تعد بمثابة الزيارة الأولى له إلى إسرائيل منذ وصوله إلى سدة الحكم في إثيوبيا، والتقى خلالها مع رئيس الوزراء الإسرائيلي "نتنياهو" ورئيس الدولة "ريفلين"، والتي أكد خلالها الجانب الإسرائيلي أن وجود نحو (١٥٠) ألف يهودياً من أصل إثيوبي في إسرائيل يشكل جسر حيوي للصلات بين البلدين، كما أشار إلى التطوع لزيادة حجم التجارة البينية بين البلدين بمقدار عشرة أضعاف قيمتها الفعلية، وتعزيز التعاون في مجالات الزراعة وإدارة المياه والتكنولوجيا، وتدعيم العلاقات الأمنية ولاسما في مجال مكافحة الإرهاب، فضلاً عن تشجيع الاستثمار الإسرائيلي في إثيوبيا، كما وصف الجانب الإسرائيلي رئيس الوزراء الإثيوبي "آبي أحمد" خلال هذه الزيارة على أنه أحد أهم القادة وأكثرهم تأثيراً في القارة الأفريقية^{٦٣}.

وقد انعكست هذه الزيارات السياسية المتبادلة على خلق حالة من التقارب الوثيق بين الطرفين على مختلف المستويات، حيث قام رئيس الوزراء الإسرائيلي بتوجيه التهئة لنظيره الإثيوبي على حصوله على جائزة نوبل للسلام في ١١ أكتوبر ٢٠١٩^{٦٤}. كما عقدت النسخة الثالثة من الحوار السياسي بين الطرفين بشكل افتراضي وذلك في فبراير ٢٠٢١، والتي شارك فيها السكرتير الدائم لوزارة الخارجية الإثيوبية "وينشت تاديسي" (Woinshet Tadesse) والمدير العام لوزارة الخارجية الإسرائيلية "ألون أوشبيز" (Alon Ushpiz)، وقد تناول الاجتماع الاتفاقيات المبرمة بين البلدين في مجالات مثل البستنة، الأمن السيبراني، الاستثمار، علوم الفضاء، إمدادات الطاقة، والسلام والأمن.

كما ناقش الجانبان سبل إنشاء روابط بين المؤسسات الزراعية في البلدين وتعزيز المشاريع التنموية التي تنفذها وكالة "ماشاف" الإسرائيلية، كما تم التطرق إلى تحديات الإدارة السياسية في إثيوبيا وعملية إصلاحها، وحملة إنفاذ القانون في إقليم "تيجراي" وجهود المساعدة الإنسانية المستمرة، كما تضمنت النقاشات تجديد المواقع الدينية الإثيوبية في إسرائيل ونوايا إثيوبيا المتعلقة بافتتاح مركز ثقافي في مدينة "القدس"^{٦٥}. وأعقب ذلك قيام رئيس الوزراء الإثيوبي بتوجيه التهئة إلى نظيره الإسرائيلي "نتنياهو" عقب فوز النكتل الذي يقوده بأغلبية المقاعد في انتخابات الكنيست الخامسة والعشرين التي جرت في نوفمبر ٢٠٢٢، وذلك بعد حصوله على (٦٤) مقعداً من إجمالي (١٢٠) مقعداً^{٦٦}.

ويضاف إلى لما سبق قيام مركز القدس للشؤون العامة (JCPA) الإسرائيلي بتوقيع مذكرة تفاهم مع معهد السياسة الخارجية التابع للحكومة الإثيوبية، والتي هدفت إلى تعزيز التعاون المشترك بين الجانبين فيما يخص قضايا الأمن القومي والتكنولوجيا الزراعية والأمن الغذائي والمائي، وقد وصف رئيس مركز القدس "دان ديكير" (Dan Diker) هذه

الخطوة بأنها بمثابة "دبلوماسية من أسفل إلى أعلى" بين المعاهد ومؤسسات الفكر، وستؤدي بدورها إلى خلق "دبلوماسية من أعلى إلى أسفل" بين الحكومات، وجاء توقيع هذه المذكرة كجزء من قمة موسعة بقيادة المركز عُقدت في مدينة "القدس" تحت عنوان "شراكات إقليمية موثوقة في وقت تغير التحالفات" وذلك في أواخر مارس ٢٠٢٣، وقد ضمت هذه القمة مندوبين من نحو (٣٠) دولة شرق أوسطية وإفريقية، وهدفت إلى مناقشة موضوعات مثل آفاق تعزيز الاتفاقيات الإبراهيمية للسلام، توسيع التعاون في المجالات المحتملة للشراكات الخليجية والإفريقية مع إسرائيل في مجالات من قبيل مكافحة الإرهاب، الأمن القومي، الأمن الغذائي والمائي، والمخاوف البيئية^{٦٧}.

كما انعكس التقارب بين الجانبين على المستوى الاقتصادي، حيث يلاحظ أن حجم التجارة البينية قد شهد في المجمل تزايداً بالمقارنة بسنوات المرحلة السابقة لها، إلا أن الاتجاه العام له خلال سنوات المرحلة قد شهد انخفاضاً تدريجياً بالرغم من ارتفاعه في بدايتها، حيث ارتفع من (٩٧.٦) مليون دولار في عام ٢٠١٨ ليصل إلى نحو (١٢٠.٧) مليون دولار في العام التالي، قبل أن ينخفض بشكل ملحوظ خلال السنوات التالية ليصل إلى نحو (٨٦.٦) مليون دولار في عام ٢٠٢١ قبل أن يشهد ارتفاعاً ملحوظاً في عام ٢٠٢٢، حيث بلغ نحو (١٢٦) مليون دولار، وهو ما يشكل أعلى قيمة للتجارة البينية خلال هذه المرحلة الزمنية، ويرجع ذلك إلى ارتفاع حجم الواردات الإسرائيلية من إثيوبيا، حيث بلغت نحو (٩٥.٣) مليون دولار. للمزيد في هذا الشأن يمكن الاطلاع على الجدول رقم (٢) الموجود أدناه.

جدول رقم (٢)

تجارة إسرائيل مع إثيوبيا (بالألف دولار) خلال الفترة (٢٠١٨-٢٠٢٢)

الإجمالي	الواردات	الصادرات	العام
٩٧٦١٤	٨٢٩٧٣	١٤٦٤١	٢٠١٨
١٢٠٦٦٨	٩٩٩٩٢	٢٠٦٧٦	٢٠١٩
٨٩٤٧٤	٧٢٣٧٠	١٧١٠٤	٢٠٢٠
٨٦٦٠١	٦٤٢٩٧	٢٢٣٠٤	٢٠٢١
١٢٦٠٤٧	٩٥٢٩٨	٣٠٧٤٩	٢٠٢٢

Source: Trade Map, "Bilateral trade between Israel and Ethiopia", Available at:

https://www.trademap.org/Bilateral_TS.aspx?nvpm

وذاوات الأمر ينطبق على مستوى عدد السائحين الإثيوبيين الوافدين إلى إسرائيل، فقد بلغ ذروته في عام ٢٠١٩، حيث بلغ نحو (٦٨٠٠) سائحاً، وقد تراجع هذا العدد خلال العامين التاليين بشكل تدريجي ومستمر نتيجة القيود التي

فرضتها جائحة كورونا على حرية تنقل الأفراد عبر الحدود بين الدول، إذ بلغ خلالهما نحو (١٨٠٠) و(٦٠٠) سائناً في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ على الترتيب، وارتفع هذا العدد في عام ٢٠٢٢ ليصل إلى نحو (٢٧٠٠) سائناً^{٦٨}.

• ثالثاً: المحددات الرئيسية الحاكمة للعلاقات الإثيوبية - الإسرائيلية

ثمة مجموعة من العوامل الرئيسية النازمة للعلاقات البينية الإثيوبية - الإسرائيلية وذلك عبر المراحل التاريخية المختلفة، والتي تتمثل فيما يلي:

١- الواقع الجيوستراتيجي

يعد بمثابة أحد العوامل المؤثرة في نشأة وتطور العلاقات البينية الإثيوبية - الإسرائيلية، ويتعلق بالأساس بالأهمية الجيوسياسية التي تمثلها كل دولة بالنسبة للدولة الأخرى، وفيما يخص الأهمية الجيوسياسية لإثيوبيا بالنسبة لإسرائيل فقد مرت بمرحلتين؛ أما الأولى فتتمثل في تنامي الأهمية الجيوسياسية لإثيوبيا بالنسبة لإسرائيل، وهي المرحلة التالية على صدور قرار الأمم المتحدة المتعلق بتأسيس اتحاد (Federation) تكون فيه إريتريا واقعة تحت السيادة الإثيوبية وذلك في ١٥ سبتمبر ١٩٥٢^{٦٩}، ويرجع تنامي هذه الأهمية خلال هذه المرحلة إلى الموقع الجغرافي الاستراتيجي لإثيوبيا المطل على البحر الأحمر، والذي منحها السيطرة القوية على الموانئ الإريترية.

ويضاف إلى ذلك تحكم إثيوبيا في مضيق باب المندب، والذي يبلغ عرضه نحو (١٥.٥) ميلاً، وتكمن أهميته في كونه يتحكم في المنطقة الجنوبية للبحر الأحمر، وتعتمد عليه إسرائيل في تجارتها مع القارة الأفريقية وآسيا، ولذلك فقد كانت إسرائيل تدرك أهمية إثيوبيا للحيلولة دون تحول البحر الأحمر لبحيرة عربية. في حين تكمن المرحلة الثانية في تراجع الأهمية الاستراتيجية لإثيوبيا بالنسبة لإسرائيل، وهي تلك المرحلة المرتبطة بحصول إريتريا على استقلالها رسمياً في عام ١٩٩٣، حيث أصبحت إثيوبيا بمثابة دولة حبيسة، وبالتعبية انتقلت الأهمية الجيوسياسية الإسرائيلية إلى إريتريا.

ويرتبط بما سبق، أهمية ومكانة إثيوبيا في إطار ما يعرف باسم "استراتيجية الهامش" (periphery strategy)، والتي صاغها رئيس الوزراء الإسرائيلي "ديفيد بن جوريون" (David Ben Gurion) وذلك في عام ١٩٥٩، والتي تركز على فكرة إقامة تحالفات بين إسرائيل ودول الهامش في منطقة الشرق الأوسط، وهي تركيا وإيران وإثيوبيا، ويلاحظ أن

جميعها دولاً غير عربية، ويجمع تلك الدول مسألة الخوف من التمدد العربي والإسلامي، وتأثير هذا الأخير على التكامل الإقليمي لأراضي تلك الدول^{٧٠}.

وعلى مستوى الأهمية الجيوسياسية لإسرائيل بالنسبة لإثيوبيا، فتكمن في حاجة إثيوبيا المستمرة إلى البحث عن حليف خارجي قوى غير مسلم أو عربي طوال الفترات التاريخية المختلفة، حيث أنها تنتظر لذاتها على أنها جزيرة مسيحية في وسط سياق من الدول الإسلامية، كما أنها دولة غير عضو في جامعة الدول العربية، وذلك على الرغم من أن المسلمين يمثلون تقريباً نصف العدد الإجمالي للسكان في إثيوبيا، لذا فهي ترى أن الأعداء التقليديين لها هم من دول الجوار العربية والمسلمة^{٧١}. ولهذا فقد ظلت إسرائيل بمثابة الحليف الخارجي المستمر لإثيوبيا على المستوى الإقليمي منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى تاريخه^{٧٢}.

٢- يهود إثيوبيا "الفلان"

يمثل يهود إثيوبيا "الفلان" أحد العوامل الرئيسية الحاكمة للعلاقات البينية الإثيوبية - الإسرائيلية، ذلك أن إسرائيل لديها ما يقرب من (١٣٥) ألف جماعة يهودية إثيوبية^{٧٣}، ولا يزال يوجد في إثيوبيا ما يقرب من نحو (١٠) آلاف يهودياً^{٧٤}، والذين تستهدف إسرائيل تهجيرهم أو نقلهم إليها، كما أن إثيوبيا كانت تمتلك أكبر تجمع يهودي في أفريقيا جنوب الصحراء باستثناء جنوب أفريقيا، وذلك في إطار المرحلة السابقة على "عملية موسى" في نهاية عام ١٩٨٤، وأيضاً "عملية سليمان" في عام ١٩٩١^{٧٥}، كما يعتقد يهود الفلان بأن أصولهم أو جذورهم تنحدر من الملك "سليمان" والملكة "بقيس"، وقد كان أول بيان للتأكيد على الهوية اليهودية ليهود الفلان في القرن السادس عشر، وذلك من خلال الحاخام "ديفيد بن زاميرا" (David Ibn Zimra)، والذي انتهى إلى أن يهود الفلان ينتمون إلى جذور إسرائيلية وتحديداً من قبيلة "دان".

ولم يحظى الاهتمام بموضوع "يهود الفلان" زخماً كبيراً حتى القرن العشرين، وذلك عندما أرسل التحالف الإسرائيلي العالمي الكائن في فرنسا "جوزيف هاليفي" (Joseph Halevy) إلى إثيوبيا للتقصي بشأن موقف يهود الفلان، وقد تم إنشاء لجنة معنية بيهود الفلان، والتي كانت فعالة في إطار كل من إيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا عقب الحرب العالمية الأولى، وفي فلسطين عقب الحرب العالمية الثانية. وقد قدمت هذه اللجنة المساعدات التعليمية إلى يهود الفلان في إثيوبيا، وأيضاً قامت بتقديم منحاً دراسية لهم في أوروبا وإسرائيل، ونظراً لارتفاع المستوى التعليمي ليهود الفلان فقد تولوا العديد من المناصب في الحكومة الإثيوبية^{٧٦}.

ويقطن هؤلاء اليهود في المناطق الريفية - أكثر من (٥٠٠) قرية - الواقعة في الشمال والشمال الغربي في إثيوبيا^{٧٧}، وكان يتم التعامل معهم كمواطنين من الدرجة الثانية خلال معظم فترات التاريخ الإثيوبي، حيث لم يكن مسموح لهم بامتلاك الأراضي، لذا لم يكن أمامهم غير العمل في بعض الحرف أو المهن من قبيل (الحدادة، وصناعة السجاد، والخزف)، وعلى الرغم من ذلك لم يكن هناك اضطهادا علني في مواجهتهم.

والجدير بالذكر أن قضية يهود الفلاشا قد جاءت في مقدمة أولويات السياسة الخارجية الإسرائيلية مع إثيوبيا وذلك مع اختيار رئيس الوزراء الإسرائيلي "بيجن" في عام ١٩٧٧^{٧٨}، حيث قررت إسرائيل تطبيق قانون العودة على اليهود الإثيوبيين خلال هذا العام^{٧٩}، وقبل ذلك قضت لجنة وزارية مشتركة في ١١ مارس ١٩٧٥ بأن تضمن إسرائيل حق المواطنة لليهود الإثيوبيين بشكل تلقائي، وتطبق كافة المنافع الواردة في قانون العودة الصادر في عام ١٩٥٠^{٨٠}.

وعلى الرغم من محدودية عدد المهاجرين من يهود الفلاشا إلى إسرائيل في البداية، والذي بلغ نحو (٣) آلاف خلال الفترة الممتدة (١٩٧٥-١٩٨٤)، غير أن الموقف تغير تماماً بحلول منتصف عقد الثمانينيات من القرن العشرين، حيث تبلورت العديد من الأسباب المحفزة لهجرتهم الجماعية، ومنها الجفاف والمجاعات، الحرب الأهلية التي اجتاحت إثيوبيا، وتهديد القرى الخاصة بهم، وهو ما جعلهم ينظرون إلى إسرائيل على أنها باتت تمثل الوطن الجديد لهم^{٨١}، وقد عززت الأسباب السابقة من تهجير اليهود إلى إسرائيل، والتي تمت بالأساس من خلال عمليتين رئيسيتين للتهجير وهما "عملية موسى" و"عملية سليمان".

وقد كانت عملية "موسى" بمثابة أول عملية لنقلهم خارج إثيوبيا، والتي بدأت في ٢١ نوفمبر ١٩٨٤ واستمرت حتى يناير ١٩٨٥، وقد لعبت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل والسودان دوراً في إطارها، حيث بدأ مسار هذه العملية من خلال تحرك الآلاف من يهود الفلاشا إلى معسكرات للاجئين في السودان، والتي مكثوا فيها لعدة أشهر، ثم تم نقلهم إلى أوروبا ومنها إلى إسرائيل. وقد تم من خلال هذه العملية نقل ما يتراوح بين (٧-٨) ألفاً، وتبقى ما يقرب من نحو (٢٠) ألفاً في إثيوبيا، علماً بأن نحو (٤) آلاف منهم ظلوا في معسكرات اللاجئين في السودان^{٨٢}.

وقد تم تمويل هذه العملية بالأساس من قبل المنظمات اليهودية الأمريكية^{٨٣}، وتولت إسرائيل مهمة النقل الجوي لليهود في هذه العملية، حيث أن إثيوبيا لم تكن لديها القدرة على القيام بذلك، وقد تم قيادة هذه العملية من قبل المخابرات الأمريكية (CIA) والموساد الإسرائيلي، والمخابرات السودانية (قبل الإطاحة بنظام الرئيس الأسبق "جعفر النميري"،

وتأتى مشاركة السودان في إطار هذه العملية بهدف زيادة حصتها من المساعدات الأمريكية، ولاسيما أنه كان لديها ديون تقدر بنحو (٩) مليار دولار في هذه الفترة الزمنية^{٨٤}.

وفيما يتعلق بعملية "سليمان" فقد جرت في الفترة (٢٤-٢٥) مايو ١٩٩١، وانطوت على نقل ما يتراوح بين (١٤-١٥) ألفاً من يهود الفلاشا إلى إسرائيل، وذلك على متن نحو (٣٢) طائرة إسرائيلية وإثيوبية، وقد جرت هذه العملية بعد نحو ستة أشهر من التخطيط والمفاوضات المتقطعة التي شملت كلاً من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية ونظام الدرج و"الجبهة الديمقراطية الثورية لشعوب إثيوبيا"^{٨٥}، وقد تم استئناف عملية نقل يهود الفلاشا إلى إسرائيل في عام ٢٠١٣، إذ تم نقل نحو (٤٥٠) يهودياً^{٨٦}. وأعقب ذلك تبني الحكومة الإسرائيلية في عام ٢٠١٥ خطة لاستقدام نحو (٩) آلاف إثيوبياً خلال خمس سنوات، وقد جاء ذلك نتيجة خروج مظاهرات ليهود الفلاشا في إسرائيل للمطالبة بلم الشمل مع العائلات المنتظرة في إثيوبيا.

كما قامت الحكومة الإسرائيلية بالمصادقة على خطة لاستقدام نحو (٢٣٠٠) من يهود الفلاشا إلى إسرائيل في منتصف أكتوبر ٢٠٢٠، وهو ما أبلغ به رئيس الوزراء الإسرائيلي "بنيامين نتنياهو" نظيره الإثيوبي خلال اتصالاً هاتفياً بين الطرفين، وفي هذا السياق أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي رصد نحو (١٠٠) مليون دولار لبرامج "لم شمل" عائلات يهود الفلاشا ونحو (٢٢) مليون دولار لفعاليات اجتماعية وتربوية واقتصادية مخصصة لهم. ويأتي ذلك في إطار إعلان الجانب الإسرائيلي التزامه بمواصلة هجرة اليهود إلى إسرائيل، علماً بأن نحو (٢٥٠) يهودياً كان قد تم تهجيرهم إلى إسرائيل من إثيوبيا خلال عام ٢٠١٩ حتى بداية ظهور جائحة كورونا^{٨٧}.

وأعقب ذلك استكمال عملية تهجير اليهود الإثيوبيين إلى إسرائيل من خلال عملية أطلق عليها عملية "تسور إسرائيل"، والتي بدأت منذ أواخر عام ٢٠٢٠ وذلك بالرغم من الموافقة على هجرتهم بقرار حكومي في عام ٢٠١٥، حيث تم تهجير (٣) آلاف شخص في المرحلة الأولى من هذه العملية وذلك خلال الفترة (ديسمبر ٢٠٢٠ - يونيو ٢٠٢٢)، كما تم تهجير نحو ألفين شخصاً في المرحلة الثانية من هذه العملية، ويلاحظ أن نحو (٧٠٪) من المهاجرين الجدد تقل أعمارهم عن (٣٥) عاماً، ونصفهم من الأطفال والمراهقين وذلك وفقاً للوكالة اليهودية لإسرائيل التي نظمت رحلات الهجرة، وقد عملت هذه الوكالة بشكل وثيق مع الحكومة والمنظمات غير الربحية لتسهيل استيعاب المهاجرين في المجتمع الإسرائيلي فور وصولهم، وذلك من خلال إتاحة السكن في مركز استيعاب، وتعليم اللغة العبرية بشكل مجاني، والحصول على رواتب ومزايا ضريبية.

وعلى الرغم من أن هناك آلاف آخرين من اليهود الإثيوبيين تمت الموافقة على هجرتهم إلى إسرائيل بعد هذه الرحلة الأخيرة، إلا أنه لم يتم تخصيص أي ميزانية فعلية لهجرتهم، ولا يزالون يقيمون في مخيمات في مدينتي "أديس أبابا" و"جوندار" في إثيوبيا^{٨٨}، وقد تعرضت حياة هؤلاء اليهود للخطر مع تدهور الموقف الأمني في إقليم "أمهرا" على خلفية بدء الاشتباكات بين الجيش الإثيوبي وميليشا "فانو" المسلحة في مطلع أغسطس ٢٠٢٣، وهو ما دعا إسرائيل إلى التحرك من أجل القيام بعملية سريعة لإنقاذهم، حيث أعلنت وزارة الخارجية الإسرائيلية ومكتب رئيس الوزراء أن إسرائيل أخرجت نحو (٢٠٠) مواطناً يهودياً من مناطق النزاع في إقليم "أمهرا" في ١٠ أغسطس ٢٠٢٣، وجرى ذلك عبر رحلات جوية من منطقة "جوندار" و"بحر دار" إلى العاصمة الإثيوبية "أديس أبابا"، وقد جاءت عملية الإنقاذ بعدما حثت وزارة الخارجية الإسرائيلية مواطنيها في إقليم "أمهرا" على البقاء في أماكن آمنة ومحاولة الحفاظ على الاتصال بالسفارة في "أديس أبابا"، بينما دعت الآخرين إلى إعادة النظر في خطط السفر إلى البلاد^{٨٩}.

وقد شهدت إسرائيل احتجاجات متزايدة من قبل الجالية الإثيوبية في منتصف أغسطس ٢٠٢٣، ولاسيما بعد تأكيد وزير الهجرة والاستيعاب الإسرائيلي "أوفير صوفر" عدم وجود خطط للقيام بمهمة إنقاذ أخرى للسكان المحليين الذين يقولون أن لديهم جذور يهودية في منطقة "جوندار" بإثيوبيا، وقد دفعت هذه الاحتجاجات إلى إعلان الوزير فيما بعد أن إسرائيل ستعيد النظر وتقوم بمراجعة سياساتها المتعلقة بالمزيد من الهجرة من إثيوبيا، كما تم تعيين ضابط سابق في الجيش "هرثيل كنفو" للإشراف على عملية المراجعة وتقديم استنتاجاته النهائية في هذا الشأن^{٩٠}.

٣- منظومة المصالح السياسية والاقتصادية المتبادلة

تمثل أحد العوامل الرئيسية الحاكمة للعلاقات الإثيوبية - الإسرائيلية، فعلى المستوى السياسي هناك مصالح سياسية متبادلة بين الجانبين، وتكمن الاستفادة السياسية لإسرائيل من إثيوبيا في الوزن السياسي المتنامي للأخيرة على المستوى الإقليمي الفرعي، والمتمثل في تصاعد النفوذ والتأثير الإقليمي ولاسيما منذ مطلع الألفية الجديدة، وما تمتلكه من شبكة علاقات إقليمية فرعية متنوعة مع دول منطقة القرن الأفريقي، ولعل هذا ما يتسق مع ما ذهبت إليه وثيقة "استراتيجية وسياسة الأمن القومي والشؤون الخارجية" الصادرة في عام ٢٠٠٢، والتي وضعت دول هذه المنطقة على رأس أولويات دوائر الدور الخارجي لإثيوبيا لاسيما على المدى الزمني القصير والمتوسط، وهو ما يشكل مدخلاً هاماً لإسرائيل في دعم سياستها تجاه هذه المنطقة^{٩١}.

وتسعى إسرائيل إلى الاستفادة من الدعم والمساندة السياسية لإثيوبيا ومختلف الدول الأفريقية لتوسيع قاعدة التأييد لصالح مواقفها وقضاياها في إطار المحافل الدولية، وعلى رأسها الأمم المتحدة بأجهزتها المختلفة، حيث تعد إثيوبيا ضمن الكتلة التصويتية الأفريقية الإجمالية المتمثلة في (٥٤) دولة في الجمعية العامة البالغ إجمالي أعضائها (١٩٣) دولة، ومن ثم فهي تعد ذات وزن تصويتي مرتفع ومؤثر في هذا الجهاز المعني برسم ووضع السياسات العامة للمنظمة. وكذلك تستهدف إسرائيل الحصول على دعم إثيوبيا عبر عضويتها غير الدائمة في مجلس الأمن الدولي، والذي يعد بمثابة الجهاز المركزي المعني بعملية صنع واتخاذ قرارات السلم والأمن الدوليين، حيث سبق لإثيوبيا الحصول على عضويته ثلاث مرات منذ تأسيسه وذلك خلال الفترات (١٩٦٧-١٩٦٨)، (١٩٨٩-١٩٩٠)، (٢٠١٧-٢٠١٨)، وهو ما تحاول الدولة العبرية الاستفادة منه لدعم مختلف عناصر مشروعها الصهيوني في فلسطين ومصالحها الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا^{٩٢}.

ويضاف إلى ذلك محاولة الاستفادة من احتضان إثيوبيا لمقر الاتحاد الأفريقي - منظمة الوحدة الأفريقية (سابقاً) - والذي يعد بمثابة المظلة المؤسسية الجامعة لكافة الدول الأفريقية، حيث سعت إسرائيل باستمرار إلى الحصول على صفة (عضو مراقب) في الاتحاد الأفريقي منذ تأسيسه في عام ٢٠٠٢، حتى يتثنى لها الاطلاع على القضايا والمشكلات المرتبطة بالقارة الأفريقية، وبالتالي تحديد المدخل الملائم لبناء علاقات استراتيجية بدولها، علماً بأنها اكتسبت هذه الصفة في عهد منظمة الوحدة الأفريقية ولكنها فقدتها مع التحول إلى الاتحاد الأفريقي، إلا أنها قد تمكنت من اكتسابها مجدداً مع صدور قرار من قبل رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي "موسي فكي" في ٢٢ يوليو ٢٠٢١، وقد قدم سفير إسرائيل لدى إثيوبيا بالفعل أوراق اعتماده لمكتب رئيس المفوضية.

وقد صاحب هذا القرار موجه من الرفض الشديد من قبل عدد من الدول الأفريقية، ويأتي على رأسها الجزائر وجنوب أفريقيا، وذلك انطلاقاً من كون أن قرار رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي لم يخضع للتشاور والحوار مع الدول الأفريقية، وقد تصدرت هذه المسألة جدول أعمال القمة الأفريقية الاعتيادية (٣٥) المنعقدة في "أديس أبابا" في فبراير ٢٠٢٢^{٩٣}، والتي أصدرت قراراً بتعليق وضع إسرائيل كمراقب في الاتحاد الأفريقي، كما تم تشكيل لجنة مكونة من ممثلين من (الجزائر، جنوب أفريقيا، السنغال، الكاميرون، جمهورية الكونغو الديمقراطية، رواندا، ونيجيريا) لتقديم المشورة بشأن هذه المسألة في قمة الاتحاد الأفريقي عام ٢٠٢٣، والتي أعلنت استمرار تعليق قبول إسرائيل كعضو مراقب^{٩٤}.

والجدير بالذكر أن إسرائيل تستهدف كسر العزلة السياسية المفروضة عليها في الإطار الإقليمي المنتمية له، وذلك بسبب العداء التاريخي مع الدول العربية وعلى رأسها مصر، وهو ما يدفعها إلى تعزيز علاقاتها بإثيوبيا كحليف سياسي استراتيجي^{٩٥}، ولعل هذا ما يفسر لجوء إسرائيل إلى التوقيع على ما عرف باسم "الاتفاقيات الإبراهيمية" لتطبيع العلاقات مع بعض الدول العربية والأفريقية خلال الفترة (سبتمبر - ديسمبر ٢٠٢٠)، والتي شملت دول (الإمارات العربية المتحدة، البحرين، السودان، والمغرب)، وقد كان للإدارة الأمريكية دوراً رئيسياً في تسهيل التوصل إلى هذه الاتفاقيات، كما دعمت بريطانيا بدورها هذه الاتفاقيات^{٩٦}.

وفي المقابل تكمن الاستفادة السياسية لإثيوبيا من إسرائيل، في الحصول على الدعم والتأييد الخارجي بشأن الترتيبات والسياسات الإقليمية القارية والفرعية في أفريقيا، وكذا الحفاظ على علاقاتها الاستراتيجية الوثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، والتي ظلت وطيدة منذ انتهاء الحرب الباردة مع مطلع عقد التسعينيات من القرن العشرين وحتى تاريخه، والتي لديها علاقات خاصة مع إسرائيل، وتشكل كلتا العلاقتين حجر الأساس ونقطة الانطلاق لإثيوبيا في تحركاتها حيال المجال الخارجي لها بصفة عامة.

وعلى المستوى الاقتصادي، تكمن الاستفادة الاقتصادية لإسرائيل من إثيوبيا في قطاع الزراعة بالأساس، حيث تمتلك إثيوبيا العديد من الأراضي الخصبة والصالحة للزراعة، نظراً للوفرة المائية التي تتمتع بها سواء من مياه الأمطار أو نهر النيل، وهو ما يفتح المجال أمام الاستثمار الزراعي من قبل الشركات أو الجهات الإسرائيلية في إثيوبيا، من قبيل وكالة "ماشاف" الإسرائيلية^{٩٧}، وكذا شراء المنتجات الزراعية الإثيوبية التي تحتاجها إسرائيل، وذلك من قبيل الشعير والقمح والبن والسمسم والبقوليات، فضلاً عن شراء بعض المنتجات الصناعية والتعدينية.

ويضاف لما سبق، الاستفادة من وفرة الموارد المائية الإثيوبية وعلى رأسها نهر النيل، حيث أن إسرائيل تعاني من ندرة في الموارد المائية المتاحة لديها، إذ أن غالبية مساحتها يابسة، والتي تبلغ نحو (٢١٤٩٧) كيلو متر مربع، في حين تبلغ مساحة المياه نحو (٤٤٠) كيلو متر مربع^{٩٨}، ولعل هذا ما قد يفسر الدعم المالي والسياسي الإسرائيلي المقدم للمشروعات المائية الإثيوبية على مجرى النيل الأزرق وعلى رأسها سد النهضة، وذلك بغية الحصول على حصة مائية ثابتة من مياه النيل من جانب، والحصول على إمدادات من الطاقة المتولدة من هذه المشروعات المائية من جانب آخر.

كما تستهدف إسرائيل الاستعادة من سوق المستهلكين الإثيوبية، والذي يعد سوقاً ضخماً نظراً لارتفاع العدد الإجمالي للسكان، والذي يتجاوز نحو (١١٦.٥) مليون نسمة وفقاً لتقديرات عام ٢٠٢٣ الصادرة عن "وكالة المخابرات المركزية" (CIA)^{٩٩}. وفي المقابل تكمن استعادة إثيوبيا الاقتصادية من إسرائيل في مجال الاقتصاد القائم على المعرفة والتعليم وعلوم الفضاء والنانو تكنولوجي^{١٠٠}، وكذا الاستعادة من التكنولوجيا الإسرائيلية الحديثة في مجال الزراعة من قبيل تكنولوجيا المياه واستخدام الأراضي، وذلك من أجل زيادة وتحسين الانتاجية الزراعية^{١٠١}.

٤- الصلات الوثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية

شكلت أحد المحددات الرئيسية الحاكمة للعلاقات الإثيوبية - الإسرائيلية منذ انتهاء الحرب الباردة، حيث تعتمد الولايات المتحدة بشكل رئيسي على كلتا الدولتين كنقاط ارتكاز استراتيجية لتحقيق منظومة أهدافها ومصالحها على المستوى الإقليمي سواءً في الشرق الأوسط أو منطقة القرن الأفريقي، ولعل هذا ما يفسر خصوصية الدعم الأمريكي المقدم لكلاهما على مختلف المستويات، حيث تعد الولايات المتحدة أكبر جهة مانحة للمساعدات لإثيوبيا على المستوى الثنائي، إذ قدمت ما يقدر بنحو (٣.١٦) مليار دولار من المساعدات الإنسانية استجابة للصراع الدائر في إقليم "تيجراي" ومواجهة الجفاف المستمر منذ عام ٢٠٢٠^{١٠٢}.

كما قدمت الولايات المتحدة نحو (١.٩٣) مليار دولار في عام ٢٠٢٢، وذهب معظم هذا التمويل نحو المساعدات الإنسانية، والذي قدمت منه الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ووزارة الخارجية الأمريكية نحو (١.٥٥) مليار دولار، كما قدم مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية أكثر من (١٤٠) مليون دولار من أجل حماية وتقديم المساعدات متعددة القطاعات للاجئين والنازحين داخلياً وضحايا الصراع. كما أعلنت الولايات المتحدة عن تقديم أكثر من (٣٣١) مليون دولار من المساعدات الإنسانية الجديدة لإثيوبيا في عام ٢٠٢٣، وذلك من خلال وزارة الخارجية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية^{١٠٣}. كما قدمت الولايات المتحدة نحو (٣٧٩) مليون دولار من المساعدات التنموية غير الإنسانية في عام ٢٠٢٢، وذلك من أجل تعزيز قطاعات الصحة والأمن الغذائي والمجتمع المدني.

وعلى مستوى قطاع الصحة، قدمت الولايات المتحدة من خلال "خطة الطوارئ الرئاسية للإغاثة من الإيدز" (PEPFAR) ما يقرب من نحو (٣) مليار دولار لدعم الاستجابة لفيروس نقص المناعة البشرية "الإيدز" في إثيوبيا منذ مطلع العقد الأول من الألفية الجديدة تقريباً، كما قدمت عبر "المبادرة الرئاسية لمكافحة الملاريا" (PMI) نحو (٥٤٤) مليون دولار لدعم مكافحة الملاريا في إثيوبيا منذ عام ٢٠٠٨. وعلى مستوى حقوق الإنسان، أنفقت الوكالة

الأمريكية للتنمية الدولية ما يقرب من مليون دولار على المساعدة في تعزيز وتطوير مجال حقوق الإنسان في إثيوبيا في عام ٢٠٢٢، كما تصل المساعدات الأمريكية إلى أكثر من (١٣) مليون مواطن إثيوبي يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد من خلال برنامج الغذاء العالمي واتحاد عمليات الطوارئ المشتركة المكون من منظمات غير حكومية^{١٠٤}.

وفي المقابل نجد أن إسرائيل تحتفظ بعلاقات وثيقة مع الولايات المتحدة منذ بداية تأسيسها في عام ١٩٤٨، حيث تستند على الدعم الأمريكي القوي لإسرائيل وأمنها، والأهداف الاستراتيجية المشتركة في منطقة الشرق الأوسط، والالتزام المتبادل المعلن بالقيم الديمقراطية، وقد أعتبرت المساعدات الأمريكية بمثابة المكون الرئيسي في دعم وترسيخ هذه العلاقات الثنائية، إذ تعد إسرائيل بمثابة أكبر متلقي تراكمي للمساعدات الخارجية الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية، حيث بلغ إجمالي المساعدات العسكرية والاقتصادية المقدمة لها نحو (١٣٨٨٥٣.٧) مليون دولار وذلك خلال الفترة (١٩٤٦-٢٠٢٠) - انظر الجدول رقم (٣) الموجود أدناه. وقد بلغ إجمالي هذه المساعدات نحو (٢.١) تريليون دولار في عام ٢٠٢٢، وهو ما يشكل ارتفاعاً بالمقارنة بالعام السابق له، إذ بلغت خلاله نحو (١.٣) تريليون دولار^{١٠٥}، كما تلقت إسرائيل نحو (١.٦٩) مليار دولار منذ عام ١٩٧٣ في شكل منح من الولايات المتحدة الأمريكية وذلك من أجل المساعدة في إعادة توطين المهاجرين في إسرائيل^{١٠٦}.

جدول رقم (٣)

المساعدات الأمريكية الثنائية المتجهة لإسرائيل (المليون دولار)

الإجمالي	المساعدات العسكرية	المساعدات الاقتصادية	العام
١٢٥٨٩٥.٣	٩١٦٢٨١	٣٤٢٦٧٢	٢٠١٦-١٩٤٦
٣٢٢٨.١	٣١٧٨.٠	٥٠.١	٢٠١٧
٣١١٠.٩	٣١٠٠.١	١٠.٨	٢٠١٨
٣٣٠٨.٥	٣٣٠٠.٠	٨.٥	٢٠١٩
٣٣١٠.٩	٣٣٠٠.٠	١٠.٩	٢٠٢٠
١٣٨٨٥٣.٧	١٠٤٥٠٦.٢	٣٤٣٤٧.٥	الإجمالي

Source: Jeremy M. Sharp, U.S. Foreign Aid to Israel, Congressional Research Service, 1 Mars 2023, p.47

ويلاحظ أن الجانب الأكبر من المساعدات الأمريكية الحديثة المقدمة إلى إسرائيل يتعلق بالجانب العسكري، وقد تم تصميم هذه المساعدات للحفاظ على التفوق العسكري النوعي لإسرائيل على جيوش الدول المجاورة، وذلك عبر إعطائها الأولوية القصوى في الحصول على تكنولوجيا الدفاع الأمريكية قبل الدول الأخرى في المنطقة العربية، فعلى سبيل المثال حصلت إسرائيل على طائرة (F-15) في عام ١٩٧٦ وذلك قبل حصول المملكة العربية السعودية عليها بنحو ست سنوات، كما تسلمت الطائرة (F-16) في عام ١٩٨٠ وذلك قبل حصول مصر عليها بنحو ثلاث سنوات.

كما ساهمت هذه المساعدات العسكرية الأمريكية في تحويل القوات المسلحة الإسرائيلية إلى واحدة من أكثر الجيوش تطوراً من الناحية التكنولوجية في العالم، كما ساعدت إسرائيل على بناء صناعاتها الدفاعية المحلية، والتي تُصنف ضمن قائمة أكبر مصدري الأسلحة على مستوى العالم، حيث ارتفعت صادراتها السنوية من الأسلحة من نحو (٧.٤٠) مليار دولار في عام ٢٠١٢ لتصل إلى نحو (٩.٢٠) مليار دولار في عام ٢٠١٧، قبل أن ترتفع لتصل إلى نحو (٣٠.١١) مليار دولار في عام ٢٠٢١.

ويجدر القول أن الحكومتين الأمريكية والإسرائيلية وقعتا مذكرة التفاهم الثالثة البالغ مدتها (١٠) سنوات بشأن المساعدات العسكرية خلال الفترة الزمنية (٢٠١٩-٢٠٢٨)، والتي تعهدت بموجبها الولايات المتحدة بتقديم نحو (٣٨) مليار دولار من المساعدات العسكرية إلى إسرائيل على أن يتم ذلك بموافقة الكونجرس، وذلك بواقع نحو (٣٣) مليار دولار من منح التمويل العسكري (FMF) الأجنبي ونحو (٥) مليار دولار من مخصصات الدفاع الصاروخي^{١٧}.

• رابعاً: تأثير العلاقات الإثيوبية - الإسرائيلية على المصالح المصرية

على الرغم من منظومة المصالح الوطنية المباشرة المرتبطة بالعلاقات البينية القائمة بين الدولتين، والتي تراوحت أهدافها ما بين السياسية والدبلوماسية، والاقتصادية والتجارية، والعسكرية والأمنية، غير أن ثمة منظومة من الأهداف والمصالح غير المباشرة تستهدف هذه العلاقات البينية تحقيقها، والتي ترتبط بالأساس بالتأثير على المصالح الوطنية للدول الأخرى وعلى رأسها مصر، ولذا يستهدف هذا الجزء البحثي رصد جوانب التأثير المحتملة أو الممكنة للعلاقات الإثيوبية - الإسرائيلية على المصالح الوطنية المصرية، والتي تتمثل فيما يلي:

١- محاولة التأثير على حصة مصر المائية من مياه النيل

تعد المصلحة المائية بمثابة مصلحة مصيرية للدولة المصرية، وذلك في ضوء جملة من الاعتبارات المتمثلة في الاعتماد الكلي لمصر على مياه نهر النيل على كافة المستويات سواءً لأغراض الاستخدام البشري أو قطاع الزراعة الذي يعد بمثابة القطاع الاقتصادي الرئيسي في الدولة، وتزايد الاحتياجات المائية لمصر بشكل مستمر ولاسيما في ضوء ارتفاع عدد السكان بشكل كبير والذي يتجاوز (١١٠) مليون نسمة في عام ٢٠٢٢ وفقاً لإحصائيات البنك الدولي^{١٠٨}، وذلك فضلاً عن ندرة مساهمة المصادر المائية الأخرى في المعروض من المياه سنوياً، وهو ما يجعل بقاء الدولة المصرية مرتبط - وجوداً وعدماً - بانتظام الحصول على حصتها السنوية من مياه النيل، والمقدرة بنحو (٥٥.٥) مليار م^٣ سنوياً وفقاً لاتفاقية عام ١٩٥٩، والتي تمثل نحو (٧٩.٣٪) من إجمالي الموارد المائية لمصر، كما تغطي نحو (٩٥٪) من الاحتياجات المائية لها^{١٠٩}.

ويتمثل تأثير العلاقات الإثيوبية - الإسرائيلية على المصلحة المائية أو الأمن المائي لمصر من خلال كون أن الطرفين لديهم تحركات فعلية مشتركة بشأن محاولة التأثير السلبي على حصة مصر المائية من مياه النيل، فإثيوبيا هي التي طرحت فكرة التوقيع على الاتفاق الإطاري في "عننتيبي" بأوغندا في ١٤ مايو ٢٠١٠، والذي لم يتضمن الإشارة إلى الحقوق التاريخية والمكتسبة لمصر في مياه النيل، كما لم يشر إلى شرط الإخطار المسبق والتشاور فيما يخص المشروعات المائية المزمع إقامتها على مجرى النهر أو أحد روافده، وكذلك لم ينص على قاعدة الإجماع بين الدول النيلية بشأن تنفيذ هذه المشروعات المائية المستقبلية، مع الأخذ في الاعتبار أن مصر لم توقع على هذا الاتفاق حتى تاريخه.

وأعقب ذلك شروع إثيوبيا بشكل فعلي في إقامة مشروع سد النهضة في إبريل ٢٠١١، والذي كان من المفترض أن تكتمل الانشاءات الخاصة به وفقاً للجانب الإثيوبي بحلول عام ٢٠١٧، غير أنه لا يزال قيد الإنشاء حتى تاريخه، وتبلغ سعته التخزينية الإجمالية نحو (٧٤) مليار م^٣ سنوياً، وعلى الرغم من التسليم بحاجة إثيوبيا إلى توليد الطاقة الكهربائية، غير أن ثمة تأثيراً سلبياً متوقعاً لهذا السد على مصر، والذي يتمثل في التأثير على المعدل الطبيعي لتدفق المياه لمصر بنسبة تتراوح بين (٢٠-٣٠٪) من حصتها السنوية، كما ستفقد مصر تقريباً نحو ثلث الكهرباء المولدة من السد العالي في أسوان، ويضاف إلى ذلك الأثر التدميري المحتمل لهذا السد في حالة تعرضه للانهدام على كل

من السودان ومصر وذلك بفعل انخفاض معامل الأمان فيه، ولاسيما وأن شركة "ساليبي" الإيطالية المسؤولة عن إنشاؤه لها سوابق سلبية في هذا الشأن^{١١٠}.

وفيما يتعلق بالتحركات الإسرائيلية للاستفادة من مياه النيل والتأثير على حصة مصر المائية فإن لها جذور تاريخية ممتدة، حيث ترجع إلى تأسيس الحركة الصهيونية على يد "تيودور هيرتزل" (Theodor Herzl)، وذلك عندما طلب من بريطانيا جعل سيناء موطناً لليهود من أجل فرض السيطرة على مياه النيل وذلك في عام ١٩٠٣، كما أكد أن طموحات حدود الدولة اليهودية تمتد من النيل إلى الفرات، ويضاف إلى ذلك المساعي الإسرائيلية للحصول على حصة مائية ثابتة من مياه النيل وذلك منذ التوقيع على اتفاقية السلام مع مصر في عام ١٩٧٩.

وتستهدف إسرائيل التأثير على حصة مصر المائية، من أجل فرض المزيد من السيطرة المستقبلية على السياسة المصرية تجاه تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي^{١١١}، ولعل هذا ما عكسته زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي "نيتياهو" إلى إثيوبيا ومجموعة من دول منابع النيل (أوغندا، كينيا، رواندا) وذلك في يوليو ٢٠١٦، والتي أحدثت معها حالة من الحراك الفكري والسياسي الداخلي في مصر، بشأن المقاصد والأهداف الفعلية - غير المعلنة - المرتبطة بهذه الزيارة، ولاسيما في ضوء إعلان "نيتياهو" عن تقديم الدعم لإثيوبيا في مجال الاستفادة من الموارد المائية المتاحة من أجل تحقيق التنمية الزراعية، وذلك عبر تقديم التكنولوجيا الإسرائيلية المتقدمة لإثيوبيا.

وهو ما يعنى تقديم إسرائيل الدعم والمساندة بمختلف أنماطها إلى إثيوبيا فيما يخص إقامتها لمشروع سد النهضة وغيره من المشروعات المائية المستقبلية المزمع إقامتها على النيل الأزرق، وذلك على الرغم من عدم إفصاح الطرفين عن شكل ومضمون هذه المساندة، فالثابت في هذا الشأن هو وجود اتفاق بين الجانبين لنقل الكهرباء المتولدة من سد النهضة داخل إثيوبيا^{١١٢}، ولعل هذا ما شكل أحد الدوافع الفعلية لإرسال مصر وزير خارجيتها "سامح شكري" إلى إسرائيل في ١٠ يوليو ٢٠١٦، وذلك بعد زيارة رئيس وزراء إسرائيل لإثيوبيا بنحو ثلاثة أيام كمحاولة لتحديد الدور الإسرائيلي أو تقليص الدعم المقدم لإثيوبيا على الأقل وذلك فيما يخص ملف سد النهضة^{١١٣}.

ويعزز من وجود دور إسرائيلي في سد النهضة بعض المؤشرات، ولعل من بينها وجود العديد من الشركات الإسرائيلية العاملة في إثيوبيا في قطاع الإنشاءات من قبيل شركة "سوليل بونيه" (Solel Boneh) وقطاع الزراعة من قبيل شركة "أغروتوب" (Agrotop)، وقطاع الطاقة من قبيل "شركة جيجاوات العالمية" (Gigawatt Global)، والتي قامت بزيادة استثماراتها في إثيوبيا بقيمة تصل إلى نحو (٨٠٠) مليون دولار في عام ٢٠١٨، وتمتلك هذه الشركة صلات

وثيقة مع نحو عشر جامعات إثيوبية. كما رصدت بعض التقارير الدولية في عام ٢٠١٩ قيام ثلاث شركات إسرائيلية بتركيب نظام دفاع جوي فوق سد النهضة لتمكينها من إسقاط الطائرات الحربية التي قد تهاجمه من مسافة (٥٠-٥) كم^{١٤}.

٢- محاولة تقويض دور مصر كقوة إقليمية في القارة الأفريقية

يعد بمثابة أحد أبرز جوانب التأثير المستهدفة من العلاقات الإثيوبية - الإسرائيلية، ولاسيما في إطار المرحلة التالية على وصول الرئيس المصري الحالي "عبد الفتاح السيسي" لسدة الحكم في عام ٢٠١٤، حيث باتت الدائرة الأفريقية تمثل أحد الدوائر المركزية في السياسة الخارجية المصرية، ولعل ذلك ما تجسد من خلال تضمينها ضمن دوائر الحركة الرئيسية وفقاً لنص المادة الأولى من الدستور المصري في عام ٢٠١٤^{١٥}، وكذلك من خلال كثافة التحركات الفعلية للقيادة السياسية المصرية سواءً على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو العسكري والأمني وغيرها. ويمثل تحجيم دور مصر القيادي في أفريقيا مصلحة مشتركة لكل من إثيوبيا وإسرائيل، حيث تستهدف إثيوبيا أن تصبح بمثابة قوة إقليمية فعلية في إقليم شرق أفريقيا ومنطقة حوض نهر النيل، وذلك استناداً إلى الدعم والمساندة المقدمة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية على المستوى الدولي، وإسرائيل بالأساس على المستوى الإقليمي.

ويتزامن ذلك مع استهداف إسرائيل تقويض أو موازنة الدور المصري في أفريقيا ولاسيما عقب ثورة في ٣٠ يونيو ٢٠١٣، وذلك من خلال تحويل إثيوبيا إلى قوة إقليمية فعلية في أفريقيا، وهو ويمكن الاستدلال عليه تاريخياً من خلال ما أكد عليه وزير الخارجية الإسرائيلي "شيمون بيريز" (Shimon Peres) في يونيو ١٩٦٦، إذ أشار إلى أن الهدف الأول للسياسة الخارجية الإسرائيلية يكمن في بناء "مصر الثانية" في أفريقيا، وذلك من خلال تحويل القدرات الاقتصادية والعسكرية لإثيوبيا إلى قوة في مواجهة الدولة المصرية، وخلق نقطة ارتكاز وقبلة جديدة للأفارقة^{١٦}.

وكذلك إعادة إحياء النهج الإسرائيلي المعروف باسم "استراتيجية الهامش"، والمتعلق بتوثيق العلاقات الإسرائيلية مع دول الجوار الإقليمي غير العربية في منطقة الشرق الأوسط، وعلى رأسها إثيوبيا وتركيا، وهو ما نجحت إسرائيل في تحقيقه بالفعل، حيث قامت بتطبيع العلاقات مع تركيا في أواخر يونيو ٢٠١٦، وذلك بعد قطيعة دامت لمدة ستة أعوام، وتلاها زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي لإثيوبيا ضمن جولته الأفريقية مع مطلع يوليو ٢٠١٦، وهو ما يعني أن النهج الإسرائيلي تجاه أفريقيا قائماً بالأساس على تحجيم دور مصر القاري، ولايزال هذا النهج قائماً حتى تاريخه^{١٧}.

خاتمة

من خلال تناول وتحليل الأجزاء البحثية وفي ضوء ما طرحه الموضوع محل الدراسة من تساؤلات مختلفة، تم التوصل إلى جملة من الخلاصات والاستنتاجات الرئيسية، والمتمثلة فيما يلي:

- اتسمت العلاقات الإثيوبية - الإسرائيلية بقدر كبير من الاستمرارية والثبات كاتجاه عام منذ نشأتها في منتصف الخمسينيات من القرن العشرين، وذلك على الرغم مما شهدته البيئة الدولية والإقليمية من تحولات ومتغيرات استراتيجية خلال مختلف المراحل الزمنية، والتي يأتي على رأسها الصراع العربي - الإسرائيلي، إذ أن إثيوبيا حافظت على تفاعلاتها غير الرسمية "الفعلية" مع إسرائيل وذلك بالرغم من قيامها بقطع علاقاتها الرسمية معها في مرحلة ما بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ وذلك كنوع من التضامن الظاهري مع الدول الأفريقية، كما يمكن القول بتطور مضامين وكثافة العلاقات بين الجانبين منذ نهاية الحرب الباردة مع مطلع عقد التسعينيات من القرن العشرين بشكل إيجابي ملحوظ على كافة المستويات ولاسيما على الصعيد العسكري والاقتصادي.
- شكلت المصالح السياسية أحد أبرز المحددات الحاكمة للعلاقات بين الجانبين، حيث سعت إسرائيل إلى توطيد علاقاتها مع إثيوبيا من منظور استراتيجيتها القائمة على دعم تفاعلاتها مع دول الجوار الإقليمي غير العربية في منطقة الشرق الأوسط، وذلك انطلاقاً من رغبتها في كسر العزلة السياسية المفروضة عليها في الإطار الإقليمي المنتمية له، ولعل هذا ما يفسر الرغبة الإسرائيلية في الحصول على الدعم الإثيوبي في مختلف المحافل الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة، وكذلك استهدف هذا الدعم للحصول على صفة عضو مراقب في الاتحاد الأفريقي منذ عام ٢٠٠٢، وفي المقابل ظلت إثيوبيا تنظر لإسرائيل كونها حائط صد قوي في مواجهة التمدد والنفوذ العربي - الإسلامي. وكذلك كونها تشكل أداة مؤثرة لدعم التطلعات والمزاعم القيادية لإثيوبيا في أفريقيا بصفة عامة ومنطقة القرن الأفريقي بصفة خاصة.
- يمثل التعاون الاقتصادي والعسكري أحد أبرز ميادين التعاون المشترك بين إسرائيل وإثيوبيا على مدار المراحل الزمنية المختلفة، فعلى المستوى الاقتصادي تركز إسرائيل على الاستثمار الزراعي في إثيوبيا من خلال شركاتها ومؤسساتها المختلفة وعلى رأسها وكالة "ماشاف"، كما أن إثيوبيا تركز على الاستفادة من التكنولوجيا الإسرائيلية الحديثة في مجال الزراعة من قبيل تكنولوجيا المياه واستخدام الأراضي. وعلى الصعيد العسكري يشكل مجال الاستخبارات ومكافحة الإرهاب أبرز ميادين التعاون البيئي، ويضاف لذلك المساعدات والتدريبات العسكرية الإسرائيلية المقدمة إلى إثيوبيا.

- تعد قضية يهود إثيوبيا "الفلان" بمثابة عنصراً مؤثراً على تطور مسار العلاقات البينية التاريخية ولاسيما منذ اتخاذ إسرائيل قراراً بحق المواطنة لليهود الإثيوبيين بشكل تلقائي في منتصف عقد السبعينيات من القرن العشرين، والذي تحول إلى واقع فعلي مع نقلهم إلى إسرائيل من خلال عمليتي "موسي" في منتصف عقد الثمانينيات و"سليمان" في مطلع عقد التسعينيات من القرن العشرين، ولازالت عملية نقل هؤلاء اليهود من إثيوبيا مستمرة حتى تاريخه إلى إسرائيل ولاسيما في ظل الاضطرابات الإثنية الداخلية التي تعاني منها إثيوبيا بفعل تصاعد أزمة الاندماج الوطني منذ تولى "أبي أحمد" الحكم في عام ٢٠١٨.
- شكلت الولايات المتحدة الأمريكية حلقة وصل ونقطة توازن استراتيجية في استمرارية العلاقات القائمة بين إثيوبيا وإسرائيل منذ نهاية الحرب الباردة مع مطلع التسعينيات من القرن العشرين، حيث تعتمد الولايات المتحدة على كلتا الدولتين كنقاط ارتكاز استراتيجية لتحقيق منظومة أهدافها ومصالحها على المستوى الإقليمي سواءً في الشرق الأوسط أو منطقة القرن الأفريقي، ولعل هذا ما يفسر وجود الدولتين على رأس قائمة الدول المتلقية للمساعدات الأمريكية سواءً على المستوى العسكري أو الاقتصادي.
- تعد العلاقات الإسرائيلية - الإثيوبية مؤثرة على المصالح المصرية في أفريقيا بصفة عامة ومنطقة حوض النيل بصفة خاصة، وهو ما تبلور من خلال تلاقي مصالح الطرفين وتحركاتهم الفعلية لإضعاف مصر وممارسة مزيد من الضغوط عليها عبر ورقة مياه النيل، نظراً لكون الأخيرة تمثل مصلحة مصرية بالنسبة لمصر، ولعل هذا ما يفسر تقديم إسرائيل الدعم والمساندة بمختلف صورها إلى إثيوبيا في ملف سد النهضة، انطلاقاً من تأثير الأخير على الأمن المائي لمصر بشكل مباشر، والذي يعد أحد أبعاد منظومة الأمن الوطني للدولة المصرية. ويتزامن ذلك مع وجود مساعي إسرائيلية - إثيوبية حثيثة ومستمرة لتحجيم الدور القيادي لمصر في أفريقيا، انطلاقاً من إدراكهم أن تهديد استقرار المصالح المصرية في القارة سيفسح المجال أمام تنامي حجم وكثافة المصالح المشتركة لكلا الطرفين داخل القارة.
- تشير الرؤية المستقبلية المحتملة إلى أن العلاقات الإسرائيلية - الإثيوبية ستشهد حالة من استمرارية منحنى التصاعد والتطور الإيجابي في مضامينها على مختلف الأبعاد والمستويات، وذلك في ضوء الاعتماد الوثيق المتبادل بين الطرفين القائم على تحقيق منظومة من الأهداف والمصالح المشتركة، ويتسق ذلك مع الاستراتيجية الإسرائيلية الكلية في منطقة القرن الأفريقي وحوض النيل، والتي تسعى من خلالها إسرائيل إلى توطيد أواصر التعاون مع عدداً من دول هذه المنطقة وعلى رأسها السودان وجنوب السودان وكينيا وأوغندا، حيث أن هذه الدول تسعى إلى الاستفادة مع علاقاتها بإسرائيل لتعزيز العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، وفي المقابل تستهدف

إسرائيل الحصول على الدعم التصويتي لهذه الدول لدعم مواقفها وسياستها سواءً في إطار المحافل الدولية وخاصة الأمم المتحدة أو المؤسسات الإقليمية الأفريقية ولاسيما الاتحاد الأفريقي. كما تسعى من خلال صلاتها مع دول المنطقة ذات المنفذ البحري إلى التحكم والسيطرة في حركة الملاحة في البحر الأحمر بغية تعزيز أمنها الوطني.

- تطرح القراءة المستقبلية تزايد احتمالات التأثير السلبي للعلاقات الإسرائيلية - الإثيوبية على المصالح المصرية في القارة الأفريقية ولاسيما فيما يخص ملف مياه النيل، ويدعم ذلك المسار التحركات الإسرائيلية المتنامية خلال السنوات الماضية لتوثيق الصلات مع العديد من دول منابع النيل لتطويق الأمن المائي المصري، وعلى أسها أوغندا وكينيا وجنوب السودان بشكل رئيسي، ولعل هذا ما يفسر تبني الدولة المصرية لاستراتيجية قائمة على رفع تكلفة مناوئة مصالحها في هذه المنطقة من أجل تقليص المحاولات المستمرة بشأن استهداف المصالح المائية لمصر من قبل بعض القوى الإقليمية والدولية.

- ¹ - Michael G. Roski, **National interest: from abstraction to strategy**, 20 May 1994, Pp: 4-5.
- ² - Louis J. Cantori and Steven L. Spiegel, "The International Relations of Regions", **Polity** (Northeastern Political Science Association, Vol. 2, No. 4, Summer, 1970) Pp:418-419
- ³ - **Ibid.**, pp:410-412
- ⁴ - Louis J. Cantori and Steven L. Spiegel, "International Regions: A Comparative Approach to Five Subordinate Systems" **International Studies Quarterly** (Wiley, Vol. 13, No. 4, Dec.1969) p.363
- ⁵ - Kassim Shehim, "Israel-Ethiopian Relations: Change and Continuity", **Northeast African Studies** (Michigan State University Press, Vol. 10, No. 1, 1988) Pp:26-27
- ⁶ - **Idem**
- ⁷ - Jennifer A. Joyce, **Ethiopia's Foreign Relations with Israel: 1955-1998** (Master Thesis, Washington, D.C. : Howard University, April 2000) p.26
- ⁸ - Kassim Shehim, **Op.Cit.**, p.26
- ⁹ - Jennifer A. Joyce, **Op.Cit.**, Pp:39-41
- ¹⁰ - **Ibid.**,p.42
- ¹¹ - Michael B. Bishku, "Israel and Ethiopia: From a Special to a Pragmatic Relationship", **Conflict Quarterly** (Spring 1994) p.46
- ¹² - Jennifer A. Joyce, **Op.Cit.**,p.43
- ¹³ - Kassim Shehim, "Israel-Ethiopian Relations: Change and Continuity", **Northeast African Studies** (Michigan State University Press, Vol. 10, No. 1, 1988)p.29
- ¹⁴ - Jennifer A. Joyce, **Op.Cit.**,p.39
- ¹⁵ - Michael B. Bishku, **Op.Cit.**,p.46
- ¹⁶ - Kassim Shehim, **Op.Cit.**, p.29
- ¹⁷ - **Idem**
- ¹⁸ - Jennifer A. Joyce, **Op.Cit.**,pp:35-37
- ¹⁹ - Kassim Shehim, **Op.Cit.**, p.29
- ²⁰ - **Ibid.**,p.31
- ²¹ - **Idem**
- ²² - Michael B. Bishku, **Op.Cit.**, p.47
- ²³ - Kassim Shehim, **Op.Cit.**, p.34
- ²⁴ - **Ibid.**,p.33
- ²⁵ - **Ibid.**,pp:33-34

^{٢٦} - كان يعمل رئيساً للمجلس الإداري العسكري الانتقالي المعروف باسم (الدرج)، وكان منحدرًا من أصول إريتيرية.

- ²⁷ - Jennifer A. Joyce , **Op.Cit.**, pp:54-55
- ²⁸ - **Ibid.**,p.55
- ²⁹ - Michael B. Bishku , **Op.Cit.**,p.48
- ³⁰ - Kassim Shehim , **Op.Cit.**,p.29
- ³¹ - **Ibid.**, p.49
- ³² - Ghelawdewos Araia , “The Necessity of Strategic Vision in the Ethiopian Israeli Relations” , **Tigrai online** , 10 July 2016, Available at <http://www.tigraionline.com/articles/ethio-israel-strategy.html>
- ³³ - Ethiopia - A Country Study, Available at : <http://www.country-data.com/cgi-bin/query/r-4541.html>
- ³⁴ - **Idem**
- ³⁵ - Jennifer A. Joyce , **Op.cit.**, pp:67-68
- ³⁶ - **Ibid.**,p.67
- ³⁷ - Ethiopia - A Country Study, **Op.Cit** .
- ³⁸ - Michael B. Bishku , **Op.Cit.**,p.51
- ³⁹ - Jennifer A. Joyce , **Op.Cit.**,p.71, 73
- ⁴⁰ - Michael B. Bishku , **Op.Cit** .,p.52
- ⁴¹ - **Idem**
- ⁴² - Jennifer A. Joyce , **Op.Cit.**,pp:78-80
- ⁴³ - **Ibid.**,pp:79-82
- ⁴⁴ - **Ibid.**, p.77
- ⁴⁵ - Haaretz , Ethiopia Signs Tax, Trade Treaty as Prime Minister Visits Israel , 3 June 2004, Available at: <https://2u.pw/t2AIB7S>
- ⁴⁶ - Federal Democratic Republic of Ethiopia , Israeli Prime Minister’s visit lifts the potential of Ethio-Israeli ties , Available at : <http://www.mfa.gov.et/-/israeli-prime-minister-s-visit-lifts-the-potential-of-ethio-israeli-ties>
- ⁴⁷ - Journal of Turkish Weekly , Israeli PM to visit Ethiopia in July , Available at : <http://www.turkishweekly.net/2016/05/20/news/israeli-pm-to-visit-ethiopia-in-july/>
- ⁴⁸ - Nesru Jemal, Ethiopia, Israel Keen to Deepen Relations, 17 June 2014 , Available at : <http://allafrica.com/stories/201406180165.html>
- ⁴⁹ - Relief Web, “MASHAV joins forces with USAID to develop Ethiopia's agriculture”, 10 Feb 2005, Available at: <https://2u.pw/r5oMPPL>
- ⁵⁰ - Yossi Lempkowicz, “Another golden era in Israel-Africa relations?”, EIPA, 5 July 2016, Available at : <http://eipa.eu.com/2016/07/another-golden-era-in-israel-africa-relations/>
- ⁵¹ -Israel ministry of Foreign Affairs , PM Netanyahu on official visit to Ethiopia, 7 July 2016, Available at : <http://mfa.gov.il/MFA/PressRoom/2016/Pages/PM-Netanyahu-on-official-visit-to-Ethiopia-7-July-2016.aspx>
- ⁵² - Jerusalem Post , Ethiopian envoy on Israel: 'Why isolate a country contributing to human development?' , Available at : <https://2u.pw/XK6epio>
- ⁵³ - Addis Getachew and Seleshi Tessema, “Ethiopia supports Israeli presence in African Union”,7 July 2016 , Available at: <https://2u.pw/H5TCUWJ>
- ⁵⁴ - **Idem**
- ⁵⁵ - Prime Minister's Office, “PM Netanyahu and Ethiopian PM Desalegn Attend Meeting of Israeli and Ethiopian Businesspeople” 7 July 2016, Available at: <https://2u.pw/bQM5f4>
- ⁵⁶ - Federal Democratic Republic of Ethiopia , **Op.Cit**
- ⁵⁷ - Steven Gruzd and (Others), “Israel's ties with Africa: a focus on Ethiopia, Kenya, Nigeria and South Africa”, **Saia Occasional Paper 284**, South African Institute of International Affairs, 2018, PP:19-20
- ⁵⁸ - Federal Democratic Republic of Ethiopia , **Op.Cit**
- ⁵⁹ - Africa News, “Ethiopia is the true gateway to African-Israeli relationship – PM”, 5 June 2017, Available at: <https://2u.pw/Wj8Zei5>
- ⁶⁰ - Tv7 IsraelNews, “Ethiopian PM meets counterpart Netanyahu during first state visit to Israel”, 7 June 2017, Available at: <https://2u.pw/ib1Df6H>
- ⁶¹ - Embassy of Israel to Ethiopia, Rwanda, and Brandi, “First Ever State visit by an Israeli President in Ethiopia” , April – June 2018, Available at: <https://2u.pw/BrpbhkL>

- ⁶² - SUE SURKES, "Rivlin lands in Ethiopia for first visit by an Israeli president", The Times of Israel, 1 May 2018, Available at: <https://www.timesofisrael.com/rivlin-lands-in-ethiopia-for-first-visit-by-an-israeli-president/>
- ⁶³ - The Jerusalem Post, "Ethiopian PM meets mother of Israeli held in Gaza" 1 September 2019, Available at: <https://www.jpost.com/israel-news/ethiopian-prime-minister-on-first-visit-to-israel-600347>
- ⁶⁴ - Prime Minister's Office, "PM Netanyahu Congratulates Ethiopian PM Abiy Ahmed on Winning the Nobel Peace Prize", Oct 2019, Available at: https://www.gov.il/en/departments/news/event_novel151019
- ⁶⁵ - Adimasu Aragawu, "Ethiopia-Israel Political Consultation Meeting Held", Walta, 17 Feb 2021, Available at: <https://walmartinfo.com/ethiopia-israel-political-consultation-meeting-held/>
- ⁶⁶ - Israel National News, "Netanyahu speaks with Ethiopian PM Abiy Ahmed", 22 Nov 2022, Available at: <https://www.israelnationalnews.com/news/363241>
- ⁶⁷ - JNS, "Israel-Arab-Africa summit shows path forward for new diplomatic strategy", 4 April 2023, Available at: <https://2u.pw/BSjnpSt>
- ⁶⁸ - Statista, "Number of tourists from Ethiopia in Israel from 2018 to 2022", 9 June 2023, Available at: <https://2u.pw/HehRxxg8>
- ⁶⁹ - Kassim Shehim , **Op.Cit.**, p.27
- ⁷⁰ - Jennifer A. Joyce , **Op.Cit.**, pp: 32-33
- ^{٧١} - يلاحظ أن المسلمين في إثيوبيا لم تتح لهم فرصة الوصول للسلطة غير لفترة محدودة في القرن السادس عشر وذلك تحت قيادة (أحمد ابن إبراهيم الغازي)، والمعروف باسم (أحمد جران)، ولذا فإن أحد الأسباب التي جذت إسرائيل نحو إثيوبيا، مسألة كون أن المسلمين لا يتولون مناصب لها تأثير على السياسات الإثيوبية لصالح الدول العربية، متاح في:
Kassim Shehim , **Op.Cit.**,p.25
- ⁷² - **Ibid.**, p.30
- ⁷³ - Herb keinson, "Ethiopian envoy on Israel: 'Why isolate a country contributing to human development?' , Jerusalem Post , 18 June 2016, Available at : <https://2u.pw/XK6epio>
- ⁷⁴ - Addis Getachew and Seleshi Tessema , **Op.Cit**
- ⁷⁵ - Michael B. Bishku , **Op.Cit.**, pp:39-40
- ⁷⁶ - **Ibid.**, p.25
- ⁷⁷ - Dana Sanchez , "The Israel-Ethiopia Connection: Growing Demand For Agricultural Tech Business" , AFK Insider , 11 Dec . 2015 , Available at : <https://2u.pw/MFQSaer>
- ⁷⁸ - Jennifer A. Joyce , **Op.Cit** .pp:60-61
- ⁷⁹ - Dana Sanchez , **Op.Cit.**
- ⁸⁰ - Kassim Shehim , **Op.Cit.**,p.25
- ⁸¹ - Jennifer A. Joyce , **Op.Cit.**,pp:60-61
- ⁸² - **Ibid.**,p.62
- ⁸³ - Richard H. Curtiss , "Airlift Culminates 17 Years of Secret Israeli Links to Mengistu Government" , Washington Report on Middle East Affairs , July 1991 , Available at : <http://www.wrmea.org/1991-july/airlift-culminates-17-years-of-secret-israeli-links-to-mengistu-government.html>
- ⁸⁴ - Michael B. Bishku , **Op.Cit.**,p.50
- ⁸⁵ - **Ibid.**,p .52
- ⁸⁶ - Npr , Last Flight Of Ethiopia-To-Israel Jewish Migration Program , Sep.2013 , Available at :<http://www.npr.org/2013/09/01/217356628/last-flight-of-ethiopia-to-israel-jewish-migration-program>
- ⁸⁷ - ELIAS MESERET, "Israel to 'immediately' bring over 2,000 Ethiopian Jews", 10 Oct 2020, Available at: <https://apnews.com/article/israel-addis-ababa-benjamin-netanyahu-abiy-ahmed-ethiopia-62d5dd2e42f1c9c34536c64c614c9ede>
- ⁸⁸ - EJP, "130 Ethiopian immigrants land in Israel, but thousands more still waiting to come", 13 July 2023, Availabel at: <https://ejewishphilanthropy.com/130-ethiopian-immigrants-land-in-israel-but-thousands-more-still-waiting-to-come/>
- ⁸⁹ - Lazar berman , "Israel rescues some 200 citizens and Jews from Ethiopia conflict region", The Times of Israel, 10 August 2023, Available at: <https://www.timesofisrael.com/israel-rescues-some-200-citizens-and-jews-from-ethiopia-conflict-region/>

- ⁹⁰ - TOI STAFF, "Israel to review Ethiopia immigration policy amid increased fighting in country", The Times of Israel, 17 August 2023, Available at: <https://www.timesofisrael.com/israel-to-review-ethiopia-immigration-policy-amid-increased-fighting-in-country/>
- ⁹¹ - Federal Democratic Republic of Ethiopia , Ministry of Information, **Foreign Affairs and National Security Policy and Strategy**, Addis Ababa , November 2002 , p.1
- ⁹² - UN Security Council, "Countries Elected Members", Available at: <https://www.un.org/securitycouncil/content/countries-elected-members>
- ⁹³ - Rina Bassist, "Efforts fail to revoke Israel's observer status in African Union", Al-monitor, 7 Feb 2022, Available at: <https://www.al-monitor.com/originals/2022/02/efforts-fail-revoke-israels-observer-status-african-union>
- ⁹⁴ - Musab Yilmaz, "African Union suspends Israel's observer status until next year's summit", Mena Affair, 11 Feb 2022, Available at: <https://menaaffairs.com/african-union-suspends-israels-observer-status/>
- ⁹⁵ - Ghelawdewos Araia, **Op.Cit.**
- ⁹⁶ -UK Parliament, "Abraham Accords: UK government policy", 5 September 2023, Available at: <https://lordslibrary.parliament.uk/abraham-accords-uk-government-policy/>
- ⁹⁷ - Jerusalem Post , Ethiopian envoy on Israel: 'Why isolate a country contributing to human development?', **Op.Cit.**
- ⁹⁸ - CIA, "The World Fact Book: Israel", Available at: <https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/israel/#geography>
- ⁹⁹ - CIA, "The World Fact Book: Ethiopia", Available at: <https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/ethiopia/#people-and-society>
- ¹⁰⁰ - Ghelawdewos Araia, **Op.Cit.**
- ¹⁰¹ - Dana Sanchez , **Op.Cit.**
- ¹⁰² - US Department of State, "U.S. Relations With Ethiopia", 15 Mars 2023, Available at: <https://2u.pw/Y9f7Ler>
- ¹⁰³ - US Department of State, "\$331 Million in New Humanitarian Assistance for Ethiopia" 15 Mars 2023, Available at: <https://www.state.gov/331-million-in-new-humanitarian-assistance-for-ethiopia/>
- ¹⁰⁴ - US Department of State, "U.S. Relations With Ethiopia", **Op.Cit.**
- ¹⁰⁵ - ForeignAssistance.gov, "U.S. Foreign Assistance By Country: Ethiopia", Available at: <https://www.foreignassistance.gov/cd/ethiopia/current/obligations/1>
- ¹⁰⁶ - Jeremy M. Sharp, **U.S. Foreign Aid to Israel**, Congressional Research Service, 1 Mars 2023,p.39
- ¹⁰⁷ - **Ibid.**, pp: 1-3, 5
- ¹⁰⁸ - World Bank, "Population, total - Egypt, Arab Rep.", Available at: <https://data.worldbank.org/indicator/SP.POP.TOTL?locations=EG>
- ^{١٠٩} - الهيئة العامة للاستعلامات، "مصر وقضية المياه"، ١٦ يونيو ٢٠٢٢، متاح في: <https://2u.pw/1eqyRy>
- ¹¹⁰ - Malcolm Dash, "Egypt, Ethiopia and the Nile", The Jerusalem Post , 14 Mars 2016 , Available at : <http://www.jpost.com/Opinion/Egypt-Ethiopia-and-the-Nile-447910>
- ¹¹¹ - Hamze Jammoul , The conflict over the Nile water, 18 Sep.2011 , Eurasia , Available at : <http://www.eurasia-rivista.org/the-conflict-over-the-nile-water/11230/>
- ¹¹² - Daily News , srael to support Ethiopia in developing water resources: Netanyahu , 9 July 2016, Available at : <https://2u.pw/BDJzqHc>
- ¹¹³ - Al-monitor What Bibi's Africa visit means for Egypt-Ethiopia dam dispute, Available at: <http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2016/07/egypt-israel-netanyahu-visit-africa-impact-dam-palestine.html>
- ¹¹⁴ - Walid Abd al-Hay, "The Israeli Strategy Towards the Grand Ethiopian Renaissance Dam" (Beirut: Zaytouna Centre for Studies and Consultations, Acaemic Paper, Aug 2020)Pp:4-5
- ^{١١٥} - مجلس النواب المصري، دستور جمهورية مصر العربية المُعدل، ٢٣ أبريل ٢٠١٩
- ¹¹⁶ - Jennifer A. Joyce , **Op.Cit** , pp:33-34
- ^{١١٧} - بي بي سي عربي، ما أهمية اتفاقية التطبيع بين اسرائيل وتركيا؟، ٢٦ يونيو ٢٠١٦، متاح في: http://www.bbc.com/arabic/interactivity/2016/06/160626_comments_turkey_israel_agreement